

استيقظوا



بلديات العاصمة الشياح والمرج،
مجهزة بالمواصفات الهندسية
تغيب المضمون الاجتماعي
للبرامج الاقتصادية



ليست حرفاً للعطف وحسب



الجمعية اللبنانية من أجل
ديموقراطية الانتخابات





التنوع في مكان العمل

دليل توجيهي لتوظيف الأشخاص المعوقين

دليل توجيهي يصدر عن إئتاد المقعدين اللبنانيين

العدد ٢، تقرير الأول ٢٠٠٥

اقرأ في هذا العدد:

• لماذا هذا الدليل؟

• تحرير الطاقات/ المنافع الإستراتيجية

• في سبيل نجاح مفهوم التكيف وتعريفه أقسام التكيف

• نصائح لأرباب العمل

• خطوات البحث عن وظيفة

• تعريف شلل الأطفال

• نصائح لتواصل أفضل

• تجربة نموذجية



لماذا هذا الدليل؟

يشهد سوق العمل تطوراً سريعاً في التكنولوجيا والمعلوماتية حتى باتت موجودة في كل مكان عمل مؤثرة في التنمية الاقتصادية التي باتت تقاس على أساسها. أضف إلى أن العولمة باتت المحرك الأساسي للمجتمعات والمعيان للنجاح والتطور. وباتت المجتمعات كافة تسعى بموجة التطورات بأكبر سرعة من دون الالتفات إلى الحاجات الأساسية للناس. وهنا يكمن التحدي في إشراك فئات المجتمع كافة في التقدم والتطور. فالمجتمع المتنوع الذي يتألف من فئات متنوعة لن يصل إلى مرحلة التطور إلا من خلال إشراك أفراد المجتمع كافة واستثمار طاقاتهم. وهذا إيجابي بامتياز لأنه يسمح بالاستفادة من طاقات عديدة ومواهب مختلفة، وبالتالي الإنفتاح على أسواق أوسع.

هذا على صعيد المجتمع بشكل عام، لكن كيف ينعكس هذا التنوع في مكان العمل؟

إن مكان العمل هو الوحدة المصغرة التي يفترض أن تعكس التنوع في المجتمع على اعتبار أن أي مكان عمل يهدف إلى تقديم خدمة أو سلع لفئات المجتمع المتنوعة.

وبما أن الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية ينتمون إلى فئات المجتمع المتنوعة بمعنى أنهم ليسوا كتلة متجانسة بل بينهم الأطفال والرجال والنساء والفقراء والأغنياء. لذلك فإن الخدمة أو السلعة يجب أن تلبي حاجات هذه الشريحة من كل فئة من المستهلكين لكي تحقق الهدف الذي وجدت لأجله.

إلا أننا نجد أن هناك تقصيراً أو إهمالاً حاصلاً تجاه الأشخاص ذوي الموصفات المختلفة في المجتمع، ومن بينهم الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية الذين يواجهون صعوبات وتحديات كبيرة لإثبات كفاءتهم وقدرتهم على الإنتاج. وهناك تجارب عديدة لأشخاص تخطوا حاجاتهم الإضافية ونجحوا فيها، لكن قلما تذكر أو يسلط الضوء عليها. على الرغم من أن هذه التجارب (إذا عرضت) تكون زخراً لمعلومات مفيدة عن توظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية، وتأكيد على أن الحد من قدرات بعض الأشخاص إنما هو نتيجة ظروف وتهميش يفرض عليهم وليس لأنهم عاجزين أو غير قادرين كما يشاع عنهم.

يحاول واضعو هذا الدليل توفير المعلومات بأسهل وأوفر ما يمكن ليستفيد منها القارئ بشكل عام والأطراف المعنية بشكل خاص. بحيث تؤثر بشكل إيجابي على تطور العجلة الاقتصادية بتحويل الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية إلى أشخاص منتجين وفاعلين.

يقدم كل عدد الدليل معلومات مفيدة لأرباب العمل الذي يرغب في توظيف شخص ذو حاجة إضافية. إنه دليل لأرباب العمل كي يتعرفوا على هذه الشريحة من الموظفين المحتملين، شريحة الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية التي بات للعديد منهم مهناً، وأبرزت الدراسات أنهم الأكثر التزاماً، والأقل تغيّباً والتي لا تقل إنتاجيتهم عن إنتاجية الأشخاص الآخرين.

إن هذا الدليل يلفت الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية إلى قدراتهم التي قد لا يكتشفونها نتيجة التمييز التي تعرضوا له لسنوات عدة. كما أنه يعرف القارئ على قدرات أشخاص اعتاد تهميشهم والشقة عليهم أو حتى التعالي عليهم وتوجيه نظرة دونية لهم، لا سبب معين، وإنما فقط لأن المجتمع أورتهم هذا المعتقد.

ونذكر هنا قانون حقوق المعوقين الذي جاء في المائة وواحد بند لبؤس لدمج ذوي الاحتياجات الإضافية في المجتمع على مختلف الصعد؛ الحق في الدمج التربوي والحق في الرياضة والبيئة المؤهلة والحق في العمل... وحدد الكوتا 3% لتوظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية في المؤسسات التي يفوق عدد موظفيها الستين. كما أعطى القانون حافزاً للمؤسسات التي توظف أكثر من 3% حيث تسفيد المؤسسة من حسم على ضريبة الدخل قيمته الحد الأدنى للأجور عن كل شخص ذو حاجة إضافية غير ملزم استخدامه. أما المؤسسات التي لا تلتزم بالكوتا فيترب عليها دفع مبلغ سنوي قدره ضعفي الحد الأدنى للأجور عن كل شخص من الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية الذين يفترض أن توظفهم.

نطرح في العدد السابق من هذا الدليل إلى الحاجات الإضافية التي تنتج عن الشلل السفلي. نطرح في هذا العدد شلل الأطفال والحاجات الإضافية التي تترتب عنه، وكيفية تخطيها. كما نقدم إلى رب العمل الراغب بتوظيف مثل هذا الشخص معلومات بسيطة وواضحة حول التكييفات التي يمكنه اعتمادها لتسهيل حركته في مكان العمل. كما نعرض تجربة شخص لديه شلل أطفال.

2	إفتتاحية
2	استيقظوا.....
3	ملف
3	السياسات التنموية في لبنان بين الواقع والرؤية.....
9	قانون
9	الهيئة الوطنية للمعوقين: بين القرار السياسي والخلل البنيوي.....
13	تحقيق خاص
13	اللقاء الاستشاري العربي حول الاتفاقية الدولية للأشخاص المعوقين.....
14	مؤسسات
14	الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.....
16	تحقيق
16	حملة "حقني" تحول مشاركة المعوقين في الانتخابات ... قضية عامة.....
19	قضية عامة
19	"خفض سن الاقتراع" يحظى بإجماع وطني لكن بانتظار القرار السياسي.....
22	قضية انسان
22	شباب معوق بين مطرقة الوضع الاقتصادي و سندان التمييز.....
24	دليلكم إلى الأماكن المجهزة
24	بلديات العاصمة، الشياح والمرج، أجهزة بالمواصفات الهندسية.....
27	تكريم الإعلاميين
27	آن الأوان كي لا تعود الإعاقة مبرراً للحرمان من الحقوق.....
29	نشاطات محلية.....
31	نشاطات خارجية.....
32	حرفة وموهبة:
32	حسان رعد... «سكافي» الحي المحافظ على التراث.....
33	رياضة.....
35	مشاكل وآراء.....
36	تسلية.....
37	تكنولوجيا.....
38	إصدارات.....
39	قرأت لكم.....
40	كلمة أخيرة.....



ليست حرفاً للعطف وحسب

"واو" نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

فريق الإعداد

مدير المجلة: فادي صايغ

رئيس التحرير: عبيد جابر

اعداد وتحرير: إبراهيم شرارة

إشراف: حسين أيوب

تصوير: حسام الدنف

داني جنيدي

كاريكاتير: أمل كعوش

فيكا بارامونوفا

تصميم وإخراج: علي الحاج حسن

تمت طباعة هذا العدد بدعم من:

المساعدات الشعبية النرويجية

السفارة البريطانية

العنوان

بيروت - كورنيش المزرعة - خلف مكتبة فيركو - بناية

الرياض الطابق الأول.

هاتف: 01-307365/6 هاتف وفاكس: 01-307366

ص.ب: 15-5473

E-mail: lphu@inco.com.lb

Website: www.lphu.com - www.lphu.org

فروع إتحاد المقعدين اللبنانيين:

بيروت، النبطية، براليس، مشغرة، عرسال، جبيل

استيقظوا

الأهلي والمدني. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ماذا عن تحويل المجلس الأعلى للطفولة الى هيئة فاعلة مؤثرة لها الوقع الأساسي في تحديد السياسات والسلطة في رصد الموازنات؟

أما القطاع الخاص، المعني الآخر، والذي على عاتقه مسؤولية إجتماعية كبيرة، ألا يحتاج الى قوانين ناظمة يمكن من خلالها أن يساهم في دعم برامج التنمية دون أن يرتبط ذلك بمناسبة موسمية، إنما بشكل منتظم ويتلقى بالمقابل الحوافز الملائمة؟

التحديات كثيرة، وعلينا اتخاذ القرارات الآن. بالنسبة الى الشباب، فإنهم أمام تحدٍ كبير، فهل سيحاولون فعلاً الالتفات نحو ما يتطلعون إليه هم أنفسهم؟ هل سيتنزعون القرارات المستقلة، أم ستبقى حركة الشباب متأثرة بما يريده الجيل الآخر الذي اعتاد أن يملئها التوجيهات؟

ماذا عنا نحن المعوقين؟ أليس مسار التنمية طريق التحرر من الفقر والعزلة والخوف؟ إذاً، متى نبدأ بوضع ميثاق لعقد اجتماعي مع ذواتنا ومع جميع الأطراف المعنية؟

أعتقد أن الفرصة متاحة للجميع للبدء بإحداث التغيير. إنما المسألة تتطلب الإرادة والرغبة. لنبدأ قبل أن يلتهمنا هاجس الخوف من قلة الأمن ومن قلة الصلح ومن قلة الشفافية.

لنعزز الأمل، لنستثمر القلة التي نمتلك، ولنستمر بتنوعنا فذلك يمكن أن يشكل حتماً خارطة التنمية وبنيتها.

إذاً، لنلبي النداء ولنستيقظ.

وبدل أن نزيد ونزيد من دورات محو الأمية سنفتح المدارس للجميع صالحة كانت أم ليلية. وعوضاً عن تأمين "فيزا" الهجرة الى الشباب، سنؤمن العمل لهم. سنوقف عن إحصاء الإصابات والاعتقالات. سنضع حداً لهذا الفلتان الأمني ونفعل المحاسبة.

هل سيحاول من شارك في قمة التنمية العالمية أن يعتبر من الدروس، ويعلن عن بدء العمل من أجل التنمية الداجمة ومن أجل الحرية وهما في المضمون قضية واحدة؟

في الختام، نتمنى ان تكون جراحات الإعلامية البارزة في "المؤسسة اللبنانية للإرسال" السيلة مي شديق هي الأخيرة، وان تكون حافزا لنا في تجديد تمسكنا بحرية الإعلام والرأي والتعبير والكلمة.

"استيقظوا"... إنه النداء العالمي للعمل ضد الفقر. أطلقتته مروحة واسعة من الحركات الإجتماعية والسياسية من شعوب الأرض، موجهة بذلك رسالة قوية إلى قادة العالم، مفادها أنه قد ولى زمن الكلام وجاء وقت التنفيذ والوفاء بالوعود.

من هنا، جاءت مبادرة "واو" إلى فتح ملف التنمية في لبنان الى جانب ملفات أخرى ذات صلة وثيقة بالتنمية، مثل خفض سن الإقتراع، أو ملف الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، وذلك لكي نحاول أن نحدد معاً شكل الشراكة الأمثل بين الأطراف المعنية من أجل خلق دينامية مستمرة لعملية التنمية.

حاورت "واو" في هذا العدد عددا من الخبراء والناشطين، فأجمعوا على تحديد أسباب التأخير في تحقيق التنمية وحدودها، وذلك في غياب استراتيجية محددة وغياب الشراكة بين الأطراف المعنية، وبالتالي برزت دعوة الى وضع حلول جذرية، من خلال صياغة استراتيجية وطنية شاملة مبنية على بنية مؤسساتية توطد الأدوار والمداخلات بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وبالرغم من غياب الاستراتيجية، يمكن القول انه بمقدورنا تحديد مؤشرات التنمية بمجرد مراجعة ما صدر من تقارير حول التنمية، وآخرها تقرير الوثيقة السكانية، حيث الفقر والبطالة والصحة والهجرة الداخلية والخارجية والأمنية والتسرب المدرسي، وكلها قضايا تحتاج الى معالجة جذرية. ناهيك عن الجانب الآخر من القضايا الجوهرية، كأن نسأل حول النوعية والمنهجية التي تقدم بموجبها الخدمات أو الرعاية. ويبقى التحلي الأساسي أمام الجميع: من هو المعني بتحقيق التنمية ليكون عليه... أو عليهم أن يحددوا التوجه الذي سيسلكون؟

هل سيسعون الى مقارنة استراتيجية وطنية للتنمية؟ علماً أن هذا يحتاج الى حد أدنى من التنظيم والتعاون ما بين الهيئات. فهل ذلك ممكن؟

هل تستطيع الجمعيات والمؤسسات أن تعيد صياغة سياستها بحيث تتحرر من هاجس الطائفية والمناطقية والفئوية؟ وهل ستحاول أن تتجاوز مخاوفها من الاستمرارية والحد من إمكانياتها في إحداث التغيير الذي تبتغيه بسبب تلك المخاوف ومحدودية الإطار؟ ما الذي يحدث لو حاولت الحكومة، من جهة أخرى، أن تطور القوانين التي تنظم علاقاتها بهيئات المجتمع



السياسات التنموية في لبنان بين الواقع والرؤية

تغيب المضمون الاجتماعي للبرامج الاقتصادية

من المؤكد ان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها لبنان ليست وليدة اللحظة الراهنة، بل تعود الى جملة من الاسباب، بعضها يتصل بالمفاهيم التي سادت منذ ما قبل الحرب الاهلية، وما زالت تحكم عمل الاطراف السياسية والاجتماعية والاقتصادية. البعض الاخر يعود الى صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية خارج اطار انمائي شامل، والاقتصار على برامج الرعاية، التي يصبح معها المواطنون مجرد متلقين بدلا من اشراكهم في العملية التنموية، عبر توسيع نطاق الفرص والمشاركة الفعلية امام مختلف فئات المجتمع.

في هذا الاطار يؤكد المدير التنفيذي للشبكة العربية للجمعيات الأهلية زياد عبد الصمد "عدم وجود استراتيجيات تنموية في لبنان، ذلك ان مفهوم التنمية اصبح مفهوما مترابطا ومتلازما ومختلفا عن المفهوم التقليدي الذي يتم التعاطي فيه. اساسا هناك تناقض او تباين في وجهات النظر حول موضوع اولويات التنمية والسياسات التنموية".

هناك من يعتبر ان التركيز على الجانب الاقتصادي او البعد الاقتصادي في عملية التنمية امر كاف، وهو ما شكل اساس السياسات الوطنية لفترة طويلة من الزمن. هذه السياسات حاولت القول ان مجرد القيام بصناعة دورة اقتصادية في البلد تؤدي الى نمو اقتصادي، وبالتالي سيؤدي تشجيع الاستثمار من تلقاء نفسه الى انعكاسات ايجابية على الوضع الاجتماعي والاحوال المعيشية للمواطنين. هذه النظرية، بحسب عبد الصمد، "اثبتت فشلها وعدم صحتها، ليس فقط في لبنان بل في العديد من التجارب في البلدان النامية".

اما النظرية الثانية فترى ان الجانب الاقتصادي هام جدا في عملية التنمية، غير انه ليس الجانب الوحيد في هذه العملية. الجوانب

انعقدت القمة العالمية للامم المتحدة، في الوقت الذي تحضر فيه مسائل اساسية كالجوع، البطالة، المرض ومعدلات النمو المنخفضة، مقابل الوصفات الجاهزة في برامج الدول الغنية، التي تقتصر معها التنمية على معايير احترام حقوق الانسان والانفتاح الاقتصادي والتوازن بين الحاجات والامكانات.

في المقابل، تتضمن الوثيقة التي اقرتها الجمعية العامة التأكيد على الاهداف الالفية للتنمية، وتحديد جداول زمنية لخفض الفقر وتوفير التعليم ووقف الامراض وغير ذلك، والسعي لتحقيق هذه الاهداف بحلول العام 2015. كما تدعو الوثيقة الدول المتطورة الى تخصيص مساعدات للتنمية، وضرورة خفض ديون الدول النامية او اعادة جدولتها، بما يدعم الجهود الوطنية والمحلية في العملية التنموية.

"واو" تفتح ملف التنمية في لبنان، مراجعة السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية خلال الاعوام الماضية. من هي الاطراف المسؤولة عن العملية التنموية؟ دور الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص؟ وكيف يمكن تخطي العقبات والعوائق التي تحول دون تنفيذ استراتيجيات شاملة للتنمية؟ ما هي ابرز اولويات هذه الاستراتيجية المفترضة، وما هي الاهداف التي يجب العمل على تحقيقها، انطلاقا من الاهداف الالفية للتنمية، مع ادراك الواقع الخاص والبنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد؟ وايضا، ما هو موقع الفئات الاجتماعية المختلفة في اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة؟

إبراهيم شرارة

الآفاق على الحلول الممكنة، وتشير المسؤولية التنفيذية في الحركة الاجتماعية صباح بدر الدين الى المقولة الخاطئة التي تحمل المجتمع المدني مسؤولية رسم السياسات، التي هي من مسؤولية الدولة التي يجب ان تفتح المجال أمام دور القطاع الأهلي.



زياد عبد الصمد

وحول العلاقة بين اطراف العملية التنموية، تعتبر بدر الدين ان العلاقة مع القطاع العام لم تخرج بعد عن العلاقة الشكلية، بينما مع القطاع الخاص هناك تقدم نوعاً ما، اما المطلوب مراحل اكثر تطوراً من التعاون والشراكة. لهذا، لم تبعد علاقة الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي، اللازمة لتحقيق التنمية.

الى جانب هذه الاقطاب، يؤكد الباحث الاجتماعي في شؤون التنمية اديب نعمة ضرورة اشراك وتعاون المنظمات الدولية في مختلف استراتيجيات التدخل، معتبراً ان النقص هو في خلق اطار لتكامل هذه التدخلات بين بعضها. هذا الاطار لا يتم على مستوى وزارة واحدة، انما على مستوى جهاز يعلو الوزارات، والصيغة الامثل في هذا السياق، هي انشاء لجنة ما مشتركة في مجلس الوزراء، قادرة على تنسيق هذه التدخلات والاستراتيجيات فيما بينها، مشيراً الى "ان القطاعات الاربعة المعنية بعملية التنمية، على الرغم من مشاكلها الخاصة، الا انها تمتلك الحد الأدنى من القدرات للانطلاق في عملية التنمية".

الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت على مدى السنوات الماضية. ويرى الخليل ان المراجعة تفضي الى امرين، اولهما اقتصار السياسات السابقة على تدخلات ومعالجات غير شاملة، اما الثاني فيناقض ما هو سائد في وعي المجتمع عن عدم رصد الاعتمادات المخصصة للشؤون الاجتماعية والتنمية التي تصب لصالح الفقراء والمهمشين.

بدر الدين: يعاني القطاع الاهلي من مشاكل وشوائب مسبباتها تقع خارج هذا القطاع

الواقع، غالباً ما كانت الموازنات السابقة تلحظ وجوها للانفاق في هذا الاطار، والامثلة تظهر من خلال الصناديق المخصصة للامناء والدعم والاعمار وغير ذلك. في المقابل، يشوب هذا الانفاق العديد من الاخطاء، ابرزها الفساد والهدر والمحسوبيات، الى جانب التدخل بمعزل عن خطة تنمية شاملة.

الاطراف المسؤولة عن التنمية

ان امتلاك الرؤية التنموية الشاملة ووضع السياسات الاقتصادية والضرائبية والتنمية، بحسب الخليل هي من مسؤولية الدولة، كما هي ايضا مسؤولية المجتمع المدني الذي يتفاعل مع حاجات المجتمع لتفعيل التنمية بشكل صحيح. الدولة والقطاع الاهلي هما بحاجة كذلك الى القطاع الخاص كجزء فاعل من هذه السياسات، لذا من المفترض تحديد دوره والاطر الملائمة لحركته وتفعيله وتفاعله مع المجتمع والسياسات عبر المشاركة في تجميع الاعباء.

وتنبع مسؤولية ودور المجتمع المدني من قدرته على رؤية الحاجات الملحة وفتح

الآخرى لها علاقة بسياسات تنموية متكاملة، منها مثلاً تمكين المواطنين وتأمين احتياجاتهم الاساسية، وتوسيع الخيارات بما يعني ليس فقط اتاحة المجال انما تمكينهم من الاختيار.

ويرى عبد الصمد "ان كل هذه الجوانب كانت ناقصة او معدومة، لذا يمكن القول بعدم وجود سياسة تنمية شاملة، انما سياسات تسعى وتحاول العمل على مستوى التنمية، دون وجود رؤية تنمية شاملة".

والسبب في ذلك، ان لبنان تاريخياً، على صعيد القطاع العام كما القطاع الخاص، لم يتمكن، كما لم يعتد على التخطيط لأمير مستقبلي. ويرى الخبير الاقتصادي يوسف الخليل "ان التركيبة القائمة وسيطرة القطاع التجاري والخدمات الى الجانب المخاطر السياسية ومخاطر المنطقة اجمالاً،

عبد الصمد: حرمان المعوقين من حقوقهم اعاقا امام عملية التنمية

تدفع الى العمل من يوم الى يوم، وهو الامر الذي قد يؤمن مرونة معينة لجهة امكانية التفاعل مع متغيرات غير متوقعة، الا انه لا يسمح بالتخطيط وبناء سياسات متكاملة تتمتع بالديمومة والاستقرار".

الواقع

يعاني لبنان، من تفاوتات اجتماعية كبيرة وخطيرة. طبقة غنية ومحصورة جداً ومستقرة في الاثراء السريع، طبقة وسطى تتلاشى. شرائح اجتماعية فقيرة تنتشر في مناطق واسعة لا تنال الحد الأدنى من الخدمات، في ظل الجمود المسيطر على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

هذا الواقع يفرض مراجعة للسياسات



فعالية في النتائج المحققة.

السياسات التدخلية

يرى عبد الصمد في ملامح الخطة الوطنية التي يجب العمل على وضعها شكلين من اشكال التدخل: سياسات تدخل قطاعية كالتربية مثلاً، وجغرافية حيث تختلف الاولويات والاحتياجات من منطقة الى اخرى. في الحالتين هناك ضرورة لمشاركة فعلية من المواطنين، لوضع خياراتهم وتحديد اولوياتهم وحاجاتهم.

عبد الصمد: هناك تحوير في الخيارات السياسية باتجاه فئات اجتماعية وطائفية مشوهة

ويلفت نعمة الى وجود عدد من السياسات القطاعية المتخصصة، انما ما ينقص هو وجود استراتيجية وطنية شاملة للتنمية، يمكن ان يتحقق من خلالها الارتباط بين مختلف السياسات القطاعية. ضمن هذه الاستراتيجية يمكن ان يصار الى تخصيص اكثر للاستراتيجيات المختلفة كالتربية والشباب، والتنمية الاجتماعية، او الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، باعتبارها احدى الاولويات الاساسية.

مكافحة الفقر

من خصائص الفقر في لبنان وجود تفاوتات مناطقية هامة. وهناك عدد من المناطق الفقيرة، خصوصاً في الريف، فضلاً عن وجود تركيز للفقر في بعض احياء المدن وفي الضواحي. ويرافق الفقر في هذه المناطق مع تردي البنى التحتية والخدمات العامة والافتقار الى فرص العمل والاكتظاظ والاحفاق المدرسي وعمالة الاطفال وغيره. هذا الواقع يدل بوضوح على ترابط القضايا الاجتماعية وضرورة مواجهتها عبر رؤية متكاملة ومستمرة.

هناك أيضاً مشاكل التمويل المشروط والمخصور بلجهات المانحة الأجنبية. كما ان المشاريع الممولة قصيرة المدى، وتضيف بدر الدين الى ذلك ان حجم وتنوع الحاجات وهموم الناس الكبيرة، يدفع الى تدخلات مباشرة وسريعة لا تصب في اطار السياسة الشاملة، كما تشير الى غياب التنسيق بين مؤسسات القطاع الاهلي، حيث وضعت في مكان تبحث فيه عن الاستمرارية، وبالتالي تم دفعها الى المنافسة بدلا من التكامل والتعاون.

هذه العوائق تصيب مؤسسات القطاع الاهلي، انما مسبباتها تقع خارج هذا القطاع، وبعضها يعود الى القرار السياسي والاضاع العامة، الى جانب اغفال الدولة لدور هذا القطاع وعدم الاعتراف بالشراكة الفعلية معه، لا سيما في بعض القطاعات التي يمنع عليه التدخل فيها نتيجة الحصانة من قبل النظام والتركيب السياسية القائمة.

اذا، تتحول البنية السياسية في لبنان تدريجياً الى معيق حقيقي امام امكانية تحقيق التنمية، والمطلوب في هذا الاطار قرار حقيقي بمعالجة التركيب السياسية والمسألة الطائفية.

فعند الحديث عن فئات اجتماعية، من المفترض ان نتناول مثلاً الاطفال او الشباب او المعوقين او النساء، اما ما يحدث في الواقع هو تناول فئات اجتماعية طائفية مشوهة، الامر الذي يؤدي الى انقسام حاد يعيق امكانية البحث بجدية في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية في اطار الاصلاح والتنمية، بحسب ما يؤكد عبد الصمد، معتبراً "ان ذلك يؤدي الى "تحويل" في الخيارات السياسية باتجاه فئات اجتماعية وطائفية معينة".



يوسف خليل

عوائق وصعوبات

عند استعراض ادوار اطراف العملية التنموية، يمكن رصد العديد من العقبات التي تعيق الانطلاق في هذه العملية في حال لم يتم تخطيطها. الى جانب ذلك، تعترى ممارسات الاطراف بعض الشوائب التي تنعكس على نتائج السياسات المنفذة، بحيث تعجز عن تلبية شروط التنمية واهدافها.

الخليل: معرفة المزايا التفاضلية للاقتصاد وتعزيزها لتحقيق النمو

وفي هذا الاطار، يلفت خليل الى ضرورة التنبيه للخلط بين ما تدعيه السياسات الاقتصادية السابقة من دعم القطاع الخاص والواقع. فالسياسات السابقة كانت تصب في اطار دعم القطاع الخاص من الناحية اللفظية وباعتماد على المفهوم الخاطئ لبنية هذا لقطاع، ليأتي التوجه بذلك نحو الشركات الكبرى والاحتكارية والرأسمالية، مقابل اهمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمخلات والورش.

بدوره، يعاني المجتمع المدني من مشاكل وشوائب مختلفة، تحدد بدر الدين ابرزها بغياب التخصصية عن العمل، نتيجة الاحتياجات الكبيرة والمتشعبة للمجتمع، بما يؤدي الى عشوائية في العمل وعدم

بدوره على التنمية الشاملة.

التنمية الاقتصادية

انطلاقاً من ذلك، يجب التوجه الى المضمون الاجتماعي للسياسات الاقتصادية والمالية. اذ انه لا يكفي العمل على السياسات الاجتماعية دون الاهتمام بالسياسات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي.

وهنا، يعتبر الخليل ان تحقيق النمو الاقتصادي، يفترض اولاً امتلاك المعلومات الكافية والدقيقة حول الطاقات الخاصة

وتدل المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية في عام 1996 ان نحو 35 في المئة من السكان يعيشون دون عتبة اشباع الحاجات الاساسية، وهو ما يمكن اعتباره موازياً لخط الفقر الاعلى. ومن اصل هؤلاء فان حوالي 6.8 في المئة يعيشون في مستوى

نعمة: غياب استراتيجية للتنمية الشاملة يتحقق من خلالها الارتباط بين مختلف السياسات القطاعية

من جهة اخرى، يعتبر الاقتصاد عملية تفعيل للطاقات المحدودة. اذا، كلما تم تفعيل الرأسمال البشري كلما تمكن الاقتصاد من تحقيق النمو والتقدم، ولا يمكن لذلك ان ينجح الا من خلال وضع خطط تتبنى دعم الرأسمال البشري وتطويره وتلبية حاجاته الاساسية، وتحقيق الشروط التي تسهم في رفع كفاءاته في مختلف الجوانب، لا سيما التعليم والتدريب المهني والصحة وغير ذلك.

استهداف الفئات الاجتماعية

حين يتم اعداد سياسات اجتماعية وتنموية، من المفترض ان يكون احدي مكوناتها نظام الحماية الاجتماعية، الذي يطال اشكال مختلفة من الحماية والمساعدة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي

للفئات الأكثر تعرضاً والتي يشكل المعوقون شريحة اساسية منها، بحسب نعمة.

ويشرح الخليل مفهوم الفئات الأكثر تعرضاً، بمعنى الفئات المعرضة للتقلبات الاقتصادية والاجتماعية، كالمعوقين والمسنين والنساء ربات الاسر، الى جانب الاطفال والشباب، لا سيما من لم يصل منهم الى مستوى تعليمي جيد او اعلى. وجميع هذه الفئات الاجتماعية من الواجب تمكينها من المشاركة في القرار، وبالتالي ايصال الاحتياجات والاولويات والتعبير عن



بدون تعليق

معيشتي منخفض جداً وهو ما يمكن اعتباره موازياً للفقر المدقع. مع الاشارة الى ان هذه النسب في السنوات الاخيرة، مع تدهور الاوضاع المعيشية تحت وطأة الازمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة.

ويدعو التقرير الى صياغة استراتيجية وطنية تستهدف تحقيق تنمية مناطقية

بالبلد، وفهم محيطه والافق الاجدى الذي يجب التفاعل معه سواء ما يتعلق بالدول والتجمعات الاقتصادية او بنوع القطاعات

بدر الدين: المطلوب بناء شراكة ثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والاهلي

الانتاجية المفترض ان يتم التوجه اليها، اي معرفة المزايا التفاضلية للاقتصاد اللبناني، لكي يتم العمل على تعزيزها والبناء عليها لتحقيق النمو الاقتصادي، الذي ينعكس

متوازنة. وفي هذا الاطار، يؤكد اديب نعمة ان العمل على اعداد خطة وطنية لمكافحة الفقر قد توقف بما هو مسار تكاملي، تتحقق من خلاله مجموعة تدخلات متصلة بمكافحة الفقر والتنمية المحلية. وبالتالي، معالجة عدد من القضايا التي تطال سياسة الاجور والاسعار، اصلاح الضمان والتأمينات الاجتماعية، التعويضات المختلفة، تطوير سوق وفرص العمل، تعديلات الانظمة الضريبية وبرامج الاقتراض وغير ذلك.



الامكانيات والقدرات المتوفرة، للمساهمة في مواجهة التحديات.

التعليم

فيما يتصل بالتعليم، يواجه لبنان تحديات عديدة منها تنفيذ استراتيجية وطنية لضمان شمول التعليم الابتدائي للجميع، وتنفيذ قانون الزامية ومجانية التعليم

ضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت على مدى السنوات السابقة

الابتدائي، الى جانب المشكلات البنوية التي يعانيها هذا القطاع، والتي تتطلب انجاز خطة عمل وطنية للمعالجة وتأمين نوعية افضل لتعليم اساسي للجميع، بما في ذلك قضية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في النظام التعليمي، خلافا للتمييز الحاصل حاليا، والذي يمكن رصده في العديد من المواقف والتصرفات، كما في حالات الابنية المدرسية غير المجهزة مثلا، وعزل الطلاب المعوقين في مدارس خاصة.

وفي هذا الاطار، تشير بدر الدين الى "ان نحو 35 في المئة من فئة الشباب بين عمر 15 و19 سنة تترك النظام المدرسي بداية مراحل المتوسط، وهي مشكلة عامة وموجودة في مختلف المناطق، بينما يجب ان يختلف العمل الذي يستهدف هذه الفئة بحسب ظروف كل منطقة، بهدف تدريب هؤلاء لايصلهم الى سوق العمل.

الدمج

وعند الحديث عن الفئات الاجتماعية فان المعوقين هم شريحة اساسية منها، لديهم حقوق مختلفة كما عليهم واجبات عدة، من المفترض تقديمها في اطار العملية

التنموية، فهم يخرزنون طاقات كبيرة كغيرهم من الفئات الاجتماعية اخرى، بل انهم يتوزعون على تلك الفئات، فهم من الشباب والنساء، وبعضهم من قطاع الاعمال.

ويعتبر عبد الصمد "ان تحقيق هذا الدور يفترض السماح لهذه الشريحة بالشراكة الفعلية في القرار، والتكامل مع ما يقدمه الآخرون. فمن الخطأ اذا النظر الى المعوقين كفئة منفصلة او منعزلة اجتماعيا، بل هم جزء اساسي داخل البنية الاجتماعية وفي صلب النسيج الاجتماعي، وبالتالي يطالهم ما يطال الآخرين من الحقوق والواجبات، بحسب الظروف الموضوعية الخاصة بكل فئة.



أديب نعمة

وفي هذا الاطار، يشير الخليل الى ان جزءا اساسيا من المجتمع اللبناني لديه اعاقات معينة، نظرا لاسباب عدة من بينها الحرب او العادات الاجتماعية وغير ذلك، انما يمتلك هذا الجزء قدرات كبيرة لا سيما انه يشكل نسبة 10 في المئة من الشعب. والسؤال هو مدى استفادة المجتمع من هذه القدرات، وهل يؤمن المجتمع لهذه الفئة الشروط الضرورية لتفعيل طاقاتها وتحقيق الانتاج الافضل؟ وكيف يبدو الامر اذا ما اضعنا الى هذه الشريحة فئات اجتماعية اخرى، كالشباب والنساء مثلا؟

ان تطبيق حقوق هذه الشريحة يساهم في اندماجهم وبالتالي الاستفادة من طاقاتهم. من هنا القضية ليست انسانية، والمطالبة باعطاء هذه الشريحة حقوقها تنبع من اهمية الاستفادة من الطاقات التي يخرزنوها في اطار التنمية الشاملة، حيث يعتبر عبد الصمد "ان عدم حصول المعوقين على حقوقهم هو عاقبة امام الاستفادة من امكانياتهم في التنمية الشاملة".

ويضيف نعمة "ان الامر الاساسي في قانون المعوقين ان المشرع تبنى مفهوم الحقوق وافكار الدمج، والجوانب التي يتضمنها هذه القانون تتصل بعمل مختلف الوزارات والقطاعات". مثلا، حالة مكافحة الفقر هي من اختصاص وزارة الشؤون وتتصل بوزارة التربية والعمل، كما انها ترتبط بالرعاية الصحية للمعوقين وعمل البلديات والمصالح المختلفة. اذا قضايا المعوقين بشكل عام تتطلب اشراك قوى مختلفة في هذا الاطار، لا سيما العمل على موضوع اللامركزية الادارية، كأن تقوم البلديات والهيئات المحلية برعاية وتطبيق الحقوق الخاصة بالمعوقين، الامر الذي يصب

الخليل: التركيبة القائمة وسيطرة القطاع التجاري والخدمات ومخاطر المنطقة تمنع التخطيط لسياسات متكاملة

في اطار التنمية المحلية والائماء المتوازن، بحيث يشكل ذلك نقطة بداية لمعالجة قضايا اخرى، كقضية النساء المسنات والاطفال العاملين ومختلف الجوانب المتصلة بمكافحة الفقر وغيرها من الاهداف الانمائية.

وفي الوقت الذي يمكن فيه لفئة اجتماعية ما ان تتحمل الغبن في حقها، هناك فئات "ضحية"، بحسب تعبير عبد الصمد، تدفع ثمنها غاليا نتيجة الاهمال في تطبيق القوانين،

السكن وتكون بيوتهم مكتظة (35 بالمئة)، ويفتقرون إلى النفاذ إلى مياه الشرب (31.7 في المئة)، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية الأخرى.

الشراكة العالمية

نعمة: اشراك وتعاون المنظمات الدولية في مختلف استراتيجيات التدخل



صباح بدر الدين

ففيما يتصل بالهدف الاول ومكافحة الفقر مثلاً، ثمة عوامل مساعدة عديدة يمكنها ان تدفع باتجاه تنفيذ استراتيجية لخفض الفقر في لبنان، انما يجدر اولا الاعتراف بوجود الفقر واتساع الهوة والتناقض بين فقر مدقع وثراء فاحش. قضية المرأة كذلك، المرأة شكلاً تأخذ حقوقها اما في المضمون فهناك قوانين مجحفة بحقها.

اما بالنسبة الى التعليم، فيجب عدم الاستناد فقط الى هدف الالفية، الذي ينص على التعليم للمرحلة الابتدائية فقط، لان ذلك يؤدي بحسب بدر الدين الى تفرغ البلاد من الادمغة وتحويل الناس الى حرفيين وصناعيين صغار، الامر الذي يناسب حاجات الشركات الكبرى والعبارة للقرارات والنظم الاقتصادية الرأسمالية على حساب الحاجة الفعلية للمجتمع.

من المفترض ايضاً، العمل على معالجة التفاوتات الحادة في المجتمع سواء بالنسبة الى المناطق، او بالنسبة الى الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث تشير الاحصاءات الى ان العجز عن تلبية الحاجات الأساسية في المناطق الريفية أكبر بكثير، خصوصاً في شمال لبنان (33 في المئة) وخاصة في عكار، وفي جنوب لبنان (55 في المئة) في محافظة النبطية. كما يبلغ الحرمان في مجالي التعليم والضمان الصحي في المناطق ضعفي ما هو عليه في بيروت وجبل لبنان. أما الفقراء في المدن، فيعانون حرماناً أكبر في مجال

ومنها فئة المعوقين التي تتضاعف معاناتها والصعوبات التي تواجهها نتيجة التمييز والاجحاف.

هنا، يقع جزء اساسي من المسؤولية على عاتق المجتمع المدني في الضغط على السياسات الحكومية وعلى القطاع الخاص لتحقيق دمج الاشخاص المعوقين في الحياة الاقتصادية، بحسب الخليل.

كما تفترض بدر الدين ان تشكل كل جمعية عامل اسناد للجمعية الأخرى، لتشكيل قوة ضاغطة باتجاه تحقيق السياسات التنموية، التي تلبي حقوق مختلف فئات الشعب وشرائحه.

تحديات وفرص

اذا، هناك مجموعة من التحديات يجب وضع خطة لمعالجتها معا وعلى نفس المستوى، ويؤكد عبد الصمد ان هذه التحديات تبدأ باصلاح النظام السياسي، بما في ذلك ايجاد قانون انتخابي عادل يؤدي الى ايصال ممثلين

البنية السياسية والطائفية تتحول الى معيق حقيقي امام التنمية

حقيقيين عن المجتمع للتعبير عن حاجاته، والانطلاق في وضع رؤية تنموية تتماشى مع الظروف الخاصة بالمجتمع.

ان العمل الاساسي الذي يجب الاعداد له في موضوع التنمية في لبنان، يجب ان يتمحور حول الاهداف الانمائية للالفية، بحسب ما يؤكد نعمة، حيث يمكن التمييز بين الاهداف نفسها والغايات المرتبطة بها بالمعنى الضيق، حيث يوجد قسم من هذه الاهداف محقق لان لبنان بلد متوسط النمو، بهذا تكون الاهداف الالفية نواة للسياسات التنموية.

يبقى ان الهدف النبوي الاكثر اهمية بحسب عبد الصمد هو الهدف الثامن، الذي ينص على الشراكة العالمية من اجل التنمية، مع ما يثيره من اختلاف حول المفهوم، وانعكاس ذلك على التطبيق. فلفهم الاقتصاد الصنف لعملية التنمية يرى في الشراكة بناء مناخ اقتصادي لتعزيز الاستثمار الاجنبي وتشجيعه فقط، وهو امر اثبتت التجربة عدم نجاحه بمفرده في تحقيق التنمية الشاملة.

المسألة الثانية، بحسب عبد الصمد ان الشراكة الفعلية من المفترض ان تعنى بمعالجة قضية الديون لتخفيف الاعباء عن موازنات الدول التي تذهب معظم نفقاتها باتجاه خدمة الدين، كما في لبنان مثلاً. ايضاً، مسألة المساعدات من الناحيتين الكمية والنوعية، بحيث تكون هذه المساعدات كافية، دون ان تلزم الحكومات بلي موقف سياسي.

اذا، الاختلاف في المفهوم حول الشراكة العالمية والسير بالمفهوم الاقتصادي البحث ينعكس على تطبيق السياسات الحكومية، بحيث تتجه الى الاقتصاد كاولوية دون غيره، وهو ما ينعكس بدوره على نتائج التنمية، بحيث تعجز عن تلبية الحاجات الفعلية للمجتمع.



الهيئة الوطنية للمعوقين: بين القرار السياسي والخلل البنيوي!

مراجعة نقدية للسياسات السابقة..

والمطلوب تطبيق فعلي للقانون

صوت المعوقين، ما ينعكس سلباً على قضاياهم.

وبينما تنفي عازار ذلك، معتبرة ان الشخص المعوق المنفرد عند دخوله الى الهيئة يمثل مختلف الاشخاص المعوقين ويعمل على خدمة قضاياهم وتطبيق حقوقهم. تجدد رئيسة الجمعية اللبنانية لتثالث الصباغية 21 فاديا فرح "ان بعض الممثلين بصفتهم الشخصية في الهيئة غالبا ما يكونوا تابعين وملتحقين بجمعيات اخرى وخصوصا الجمعيات الرعائية التي تمكنت عبر "بدعة" التمثيل الشخصي، من السيطرة على الهيئة. كما ان شروط الترشح تمنع عددا كبيرا من الجمعيات من المشاركة في الترشح واتخاذ القرارات".

وهنا، يؤكد رئيس "اتحاد جمعيات المعاقين اللبنانيين"، ممثل "رابطة الجامعيين اللبنانيين للمكفوفين" في الهيئة ابراهيم العبد الله "انني كنت من بين الذين طالبوا بهذا الامر سابقا، نظرا لان غالبية الاشخاص غير ممثلة في جمعيات، اليوم قد يحتاج هذا الامر الى اعادة تقييم، انما الحل الحقيقي يجب ان يكون عبر تشكيل اتحاد وطني يمثل جميع المعوقين في لبنان".

سياسة العزل ومفهوم الدمج

لا يمكن الفصل بين عمل الهيئة وبين ما يعاني منه المعوقون اساسا، نتيجة السياسة التي تتبعها الدولة ومؤسساتها، لجهة التمييز

في

تموز ١٩٩٢، اقر مجلس

النواب القانون رقم ٢٤٢، الذي نص على إنشاء هيئة وطنية دائمة لشؤون المعوقين برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية، مؤلفة من ١٢ عضوا يمثلون القطاعات الاهلي والرسمي.

عدل القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين تشكيلة هذه الهيئة، التي اصبحت تضم ١٨ عضوا، بينهم الوزير رئيسا و 3 اعضاء من الوزارة، ٤ ممثلين عن مؤسسات الخدمات، ٤ عن جمعيات المعوقين و ٤ عن الأشخاص المعوقين، واثنين معينين من قبل الوزير.

في تموز 2005، جاءت انتخابات الهيئة الاخيرة لتشير بوضوح الى الازمة التي تعاني منها، والهوة الواسعة التي تفصل بين ما يفترض ان تكون عليه وبين الواقع.

ابراهيم شرارة

وجود موقف سلبي لنا من هذه الموضوع الا انها امر واقع"، كما يشرح غسان رمال ممثل جمعية رعاية المعاق الخيرية في الهيئة.

بينما يرى الرأي الثاني ان جميع الاشخاص ينتمون الى جمعيات اعاق، او يرتبطون بهذه الجمعيات. يضيف رمال "وفي مختلف الاحوال من يخوض

انتخابات الهيئة لديه علاقات مع الافراد كما لديه علاقات مع الجمعيات على مستوى الوطن". الا ان هذا الشكل من التمثيل يؤدي الى تشتيت العمل واضعاف

من ابرز ملامح الانتخابات الاخيرة للهيئة الوطنية تلك المشاركة المتدنية في الاقتراع التي لم تتعد 3 في المئة، الى جانب نجاح عدد كبير من المرشحين عن طريق التزكية، ما يعكس حجم المقاطعة ترشحا واقتراعا. وهو امر بات يطرح علامات استفهام حول الهيئة، دورها ومدى تحقق الشروط اللازمة لنجاحها، وذلك بالنظر كذلك الى الفترة السابقة من عمل الهيئة.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه رئيسة مصلحة شؤون المعاقين في الوزارة، أمين سر الهيئة كورين عازار ان الوزارة مسؤولة عن تنظيم انتخابات الهيئة، وهي غير معنية بمقاطعة الجمعيات في الانتخابات او مشاركتها، فان حجم المقاطعة يطرح تساؤلا حول الصفة التمثيلية الفعلية للهيئة، وهل يمكن لها ان تدعي العمل على تلبية حقوق المعوقين في الوقت الذي تعجز فيه عن اتخاذ القرارات وتنفيذها؟

التمثيل المزدوج

وفي هذا السياق، تبرز قضية التمثيل المزدوج، بمعنى ان الهيكلية قد لحظت وجود افراد غير منتسبين الى جمعيات معوقين سواء جمعيات رعاية او اعاقه او اهالي، "على اعتبار ان هناك اشخاص معوقين ليس لديهم الرغبة في الانتماء الى أي جمعية، رغم

العزل قد اثبتت فشلها وفشل الاسس التي تقوم عليها، بحسب ما تؤكد التجارب التي تشير الى احقية سياسة الدمج. والسؤال المطروح لماذا يمكن تطبيق الدمج بنجاح خارج لبنان ولا يكون ذلك ممكنا داخله؟.

عبد الله: تشكيل اتحاد وطني يمثل جميع المعوقين في لبنان

من هنا يرى رمال اننا بحاجة الى تغيير ذهنية الدولة والنمطية السائدة في التعاطي مع المعوقين. حتى لو لم نكن ضد المؤسسات الرعاية بالمطلق، كونها تؤدي خدمات ما، الا اننا بحاجة الى تغيير هذه المفاهيم والاتجاه نحو مفهوم الدمج.

اذا، تؤكد فرح انه "ما دامت الوزارة متجهة لتقوية مؤسسات الرعاية التي تتبنى بمعظمها سياسة العزل، نرى انه لا دور لنا فيها، لذا حين طلب منا المشاركة في الانتخابات، رفضنا ذلك واستمرينا في مقاطعة الهيئة. فالهيئة من جهة عاجزة عن العمل ضمن الاطر القائمة حاليا، وان تمكنت من القيام بشي ما فان ذلك يصب عادة في اطار سياسة العزل من جهة اخرى. فالهيئة استسهلت ما هو قائم مع الهيئات الرعاية بدلا من الانطلاق في التغيير نحو السياسات الدامجة".

سياسة الهيئة

اصرار فرح على مقاطعة الهيئة وعدم الايمان بقدرتها على القيام بالمرافق المفترض في تطبيق القوانين الخاصة بالاشخاص المعوقين، ينبع من التجارب والشواهد التي طبعت عمل الهيئة في المرحلة السابقة، الى جانب الخلل في بنية الهيئة ودورها وسياساتها بشكل عام.

"انقضى من عمر هذه الهيئة اكثر من ثلاث سنوات دون ان نلاحظ أي نتيجة لعملها". تقول فرح "انا اتحدث هنا اولا بصفتي ام لمصاب بتثلث الصبغية وبصفتي

للعمل الاجتماعي مع مفهوم الدمج.

في الواقع، ان بنية الهيئة تجعل من سياساتها عرضة لتوجهات الوزارة والاعضاء الممثلين لها. ذلك ان عدد الاعضاء التابعين للوزارة 4 اعضاء، واثنان اخران يعينهما الوزير. فاذا ارادت الوزارة ان تتوجه رعائيا فلا يمكن منع ذلك، لا سيما بوجود اربعة ممثلين عن المؤسسات الرعائية. ناهيك عن الممثلين الاربعة عن المعوقين انفسهم، ومدى استقلالية بعضهم فعلا عن تلك المؤسسات.

اذا، نتيجة الشروط هذه تمكنت جمعيات الرعاية من السيطرة على الهيئة وتحويل سياساتها باتجاه العزل بدلا من مفهوم الدمج، الامر الذي توافق بحسب فرح مع عدم اتخاذ قرار فعلي من قبل المعنيين في الدولة بانتهاج الدمج، نظرا لاستسهال السياسة القائمة على العزل من جهة، وصعوبة التحول نحو الدمج الذي يتطلب جهدا وقرارا بالتغيير.

بدوره، يؤكد رمال على ذلك، مشيرا الى ان الدمج يعني الدخول في عملية تشبيك بين ادارات الدولة المختلفة وتغيير ذهنية واسلوب العمل، وهو امر هام وضروري ليس في اطار قضية المعوقين فحسب انما يتعدى ذلك الى مختلف المجالات.

رمال: الدمج يعني الدخول في تشبيك بين ادارات الدولة وتغيير ذهنية واسلوب العمل

وتشير فرح الى ان بعض الاهالي يقعون في فهم خاطئ بالنسبة لتفضيل سياسات العزل، ومنهم من يقع في فخ اغراءات المؤسسات الرعائية، ثم تأتي التجربة لتثبت عدم صوابية هذا الفهم، مع ما يعنيه ذلك من خسارة سنوات عدة دون الاستفادة من التعليم والتدريب وغير ذلك.

في مطلق الاحوال، تضيف فرح ان سياسة

بحق الاشخاص المعوقين، الى جانب الذهنية السائدة في المجتمع، وسيطرة مفهوم الرعاية وتقديم الخدمات عبر الجمعيات التي تسهم في تكريس العزل، بدلا من الانطلاق نحو تحقيق الدمج، والبحث في كيفية تحويل دعم الدولة الموجه حاليا بمعظمه نحو سياسة العزل أو الرعاية المختصة، الى سياسة الدمج عملاً بالقانون والحق.

ينطلق الحديث عن سياسة الدمج من مفهوم الحقوق، تقول فرح. "اولا الحق في البقاء في المنزل ضمن العائلة الحقيقية، لا ان يتم خلق عائلة بديلة له، ثم الذهاب الى المدرسة لينال التعليم نفسه مع الطلاب

عبد الله: ربط الهيئة بمجلس الوزراء مباشرة او برئاسة الجمهورية

الاخرين، بدلا من التذرع بضرورة جمع الاشخاص من نفس المستوى في مكان واحد، الامر الذي يعني حرمان هؤلاء الاشخاص من التقدم في التعليم. العمل ايضا وكافة الخدمات الاخرى، من المفترض عدم التمييز بين المواطنين في هذا الاطار".

وفي الوقت الذي تنفي فيه عازار توجه الهيئة بشكل رسمي نحو دعم مؤسسات الرعاية، فان الواقع بحسب العبد الله "ان بعض الاشخاص يحتلون مراكز قوة داخل الهيئة والوزارات المختلفة، وفي نفس الوقت يرتبطون بعلاقات قوية مع بعض المؤسسات الرعائية، ويؤمنون الدعم لها من اجل الاستمرار، مع العلم ان هذه المؤسسات رغم قيامها بتلبية بعض حاجات الاشخاص المعوقين، الا انها تتعارض مع مفهوم الدمج الذي يتبناه القانون 220".

من جهته، يعتبر رمال ان معظم المؤسسات الرعائية تابعة اما للطوائف او الاحزاب او المذاهب او القيادات السياسية، من هنا تنال هذه المؤسسات دعما مستمرا، لافتا الى ان 70 في المئة من موازنة الوزارة تذهب الى المؤسسات الرعائية، التي يتناقض مفهومها



المعوقين، الجهاز التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، من ثم وزع القانون 220 الادوار على مختلف الوزارات والادارات. انما اذا لم يطبق القانون في اجهزة الدولة الاخرى فهذه مسؤولية الاجهزة وليست مسؤولية الهيئة. من هنا، وبما ان الادارات لم تطبق القانون 220 لغاية الان، فان الهيئة تحاول العمل على تحقيق مطالب ومصالح الاشخاص المعوقين.

لجان.. دون اثر

في كل وزارة توجد لجان، الا انها لم تشكل او انها شكلت الا انها لم تفعل، وهناك لجان لم تصدر مراسيم بتشكيلها بعد، يقول العبد الله، "لجنة الرياضة مثلا لم تشكل بسبب ضغوط يمارسها اشخاص في الوزارة لعدم تشكيلها، لتضرهم من قيام اللجنة بسبب السعي للمحافظة على الاحتكار! بشكل عام العديد من المشاريع تتوقف بسبب البيروقراطية وعجز الهيئة عن فرض توصياتها، المطلوب اذا تغيير المفاهيم وذهنية العمل في الوزارات والادارات الاخرى".

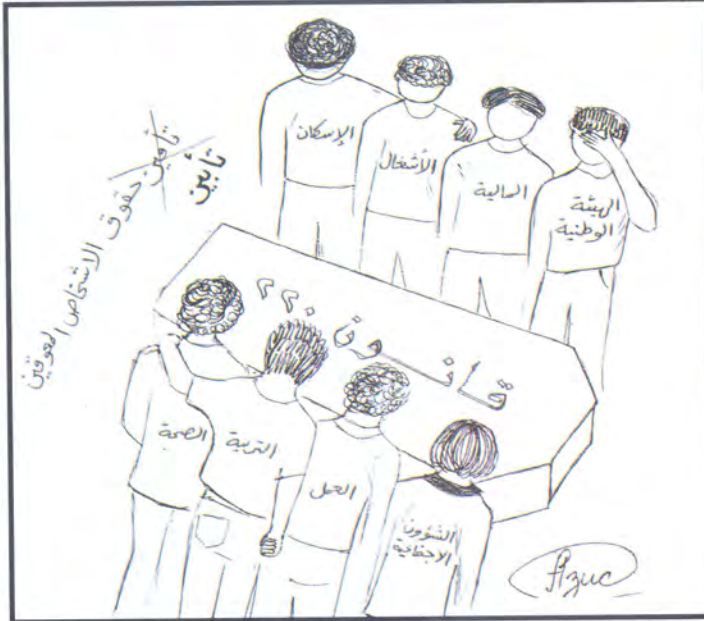
ومن بين الامور التي يعددها رمال موضوع التوظيف، "القانون نص على نسبة 3 في المئة بينما تضرب الدولة القانون بعرض الحائط الى جانب توظيفات من

رمال: 70 في المئة من موازنة الوزارة تذهب الى المؤسسات الرعائية

تحت الطاولة وخلل في تطبيق الغرامات في المؤسسات التي لا تشغل المعوقين. ان الكوتا يجب ان تخضع لمعايير الكفاءة، كما انه من الواجب انتاج شريحة قادرة على اثبات ذاتها من خلال العمل".

ايضا، في قطاع التربية مخالفة واضحة لمفهوم الدمج. انشاء مئات المدارس دون

يختصر في شخصه السلطتين معا. وفي هذا الاطار، تشير فرح الى ان الهيئة كما هي قائمة الان تشبه، نظريا على الاقل، وزارة خاصة بالاشخاص المعوقين، الامر الذي يشكل تمييزا فاضحا ومرفوضا، وحتى في هذا الاطار فهي عاجزة عن تحقيق الحد الأدنى من حاجات الاشخاص المعوقين. اولاً، في ظل التركيبة الحالية للهيئة وبنيتها



التي تجعل منها خاضعة لسلطة الوزارة، من غير الممكن لها التوصل الى تنفيذ القرارات وتطبيقها. الهيئة لها سلطة تقريرية فقط وليس بمقدورها فرض تطبيق القانون على باقي الوزارات، حتى ان العديد من المراسيم المتعلقة بالقانون لم تصدر بعد، او انها صدرت ولم تأخذ طريقها نحو التنفيذ.

وتشير عازار الى ان الهيئة تعمل من خلال اللجان في الوزارات المختلفة، وهي ممثلة فيها، واللجان هذه شكلت انما لم تفعل وتلك مسؤولية الوزارات المختصة والادارات الرسمية التي لا تنظر الى عمل الهيئة بلجدية الكافية، ويضيف رمال الى ذلك ان الاشخاص غير متفرغين لعمل الهيئة، ما يعني عدم القدرة على اعطاء الوقت الكامل والكافي للعمل في اللجان.

الاساس بحسب عازار هي مصلحة شؤون

رئيسة للجمعية. على مدى السنوات السابقة، لم تتمكن الهيئة من تقديم أي شيء لنا، بل انها ساهمت في ترسيخ الوضع القائم لجهة حرمان المعوقين من حقوقهم".

لا تقتصر الانتقادات الموجهة لعمل الهيئة على الجمعيات المقاطعة، بل ان بعض الجمعيات الممثلة في الهيئة الجديدة تعتبر ان المرحلة السابقة عكست عجزا واضحا على صعيد القيام بالمهام الموكلة الى الهيئة وتنفيذ القرارات الصادرة عنها، وتطبيق القوانين الخاصة بالاشخاص المعوقين، لا سيما القانون 220.

من هنا، يرى العبد الله ان الهيئة اذا بقيت في المسار الذي كانت به فهذا لا يبشر بالخير. سابقا، كاعضاء في الهيئة، حاولنا وقررنا الكثير من القضايا، الا ان القرارات بقيت حبرا على ورق. الهيئة غير قادرة على ان تفرض

قراراتها على احد. ولا يمكن بالتالي القيام بمهامها دون اعادة النظر في العديد من المعوقات التي تحول دون تفعيل دورها.

في المبدأ، تتفق بعض الجمعيات التي شاركت في انتخابات الهيئة مع تلك المقاطعة من حيث انتقادها وتحديد لها لمكان الخلل في الهيئة، انما تحاول هذه الجمعيات في الوقت نفسه ان تعمل من الداخل من اجل التغيير، بحسب رمال.

الخضوع لسلطة الوزارة

من المفترض بحسب القانون 220، ان تشكل الهيئة الوطنية المرجعية التقريرية التي تتولى اقرار كل ما يتعلق بشؤون المعوقين، بينما تشكل الوزارة السلطة التنفيذية، كما تؤكد عازار. في الواقع ان بنية الهيئة تجعل منها خاضعة لسلطة الوزارة عمليا، فالوزير هو الرئيس وبالتالي فهو

ان يلحظ أي انشاءات هندسية وبيئة مؤهلة كما نص القانون. اخيرا، قرر المجلس التربوي للبحوث والانماء تشكيل لجنة لدراسة متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة على امل ان يتم انجاز هذه المهمة.

فرح: الهيئة يجب ان تكون قادرة على مراقبة عمل الوزارات وفرض التوصيات عليها

قانون تعويض البطالة الذي اذا طبق كما هو موجود حاليا بحسب رمال لا يستفيد منه سوى عدد ضئيل جدا من المعوقين. الشؤون الاستشفائية كذلك، حيث فرض القانون فرض الاستشفاء بنسبة 100 في المئة بينما في الواقع لا يطبق ذلك الا لمن يمتلك واسطة او استثناء.

هذه الامور من المفترض ان تقع على عاتق الهيئة ومن واجبها ان تسعى الى تطبيقها كما يؤكد رمال "بشكل عام، ما انجزته الهيئة السابقة لا يبشر بالخير: اكثر وزارة عملت على تطبيق القانون هي وزارة الشؤون وان لم يكن بشكل كامل، اما فيما يتعلق بباقي الوزارات فيعيش المعوقون مأساة حقيقية".

افاق للمعالجة

انطلاقا من هذا الواقع، تعتبر فرح انه "من الخطأ وجود هيئة تعنى بمختلف شؤون المعوقين وخاضعة في الوقت ذاته لوزارة الشؤون، بل يجب ان تكون الهيئة المعنية قادرة على مراقبة عمل الوزارات وفرض التوصيات عليها ومتابعة تنفيذ القانون 220 الذ لم يطبق لغاية الان.

ويوافق العبد الله على ذلك، معتبرا انه من المفترض ربط الهيئة بمجلس الوزراء مباشرة او برئاسة الجمهورية، وبهذا تتغير طبيعة علاقتها مع باقي الوزارات وتصبح قادرة على فرض تنفيذ سياساتها.

ويعتبر العبد الله في هذا السياق "ان العديد من القضايا المتصلة بشؤون المعوقين تحتاج الى مراجعة، حتى القانون 220 بعد مرور 5 سنوات على اصداره قد يحتاج الى اعادة تقييم، وخصوصا موضوع الهيئة الوطنية وبنيتها وارتباطها مع الوزارة وكيفية تفعيل دورها".

من هنا، ترى فرح انه بدلا من هذه الهيئة، يجب ان تتحمل كل وزارة مسؤوليتها بدلا من التمييز وحصر قضايا المعوقين في اطار هيئة مستقلة. مثلا على وزارة العمل ان تتدخل في كل قضايا العمل سواء كانت القضية متعلقة بشخص معوق او غير معوق. اذا السؤال لماذا الهيئة؟ ولماذا على الشخص المعوق اذا اراد مراجعة امر ما يتعلق بالدخول الى مستشفى مثلا او الى المدرسة او أي امر اخر عليه، ان يتوجه الى الهيئة بدلا من التوجه الى الادارة او الوزارة المختصة بغيره من المواطنين.

توزيع المسؤوليات

ينطلق العبد الله من تجربته السابقة في الهيئة ليشير الى المسؤولية التي كانت تلقى على عاتق المشاركين، "بينما في الواقع ان مسؤولية التقصير تقع على الادارات الرسمية والوزارات ومن بينها جزئيا وزارة الشؤون، ناهيك عن غياب القرار السياسي لغاية الان حول تطبيق القانون 220".

فرح: لماذا يمكن تطبيق الدمج بنجاح خارج لبنان ولا يكون ذلك ممكنا داخله؟

اذا، تعاني الهيئة من العديد من مكامن الخلل سواء بالنسبة الى شرعيتها، او البنية التي تجعل منها خاضعة للوزارة وغير قادرة على فرض قراراتها على الوزارات الاخرى. الامر الذي يدفع الى التساؤل حول قدرة الهيئة على القيام بدورها، وهل يمكن

لصوت المعوقين ان يكون فاعلا في ظل هذا الواقع، الذي يدفع جديا باتجاه التغيير وتحمل المسؤوليات الملقة على عاتق مختلف الاطراف المعنية بتطبيق القوانين المتعلقة بالاشخاص المعوقين.

وفي ما يشبه دعوة ضمنية، تتساءل عازار لا يقوم المعوقون بتشكيل قوة ضغط داخل وخارج الهيئة باتجاه تحقيق المطالب، ويعتبر العبد الله انه رغم مقاطعة الهيئة من قبل هذه الجمعيات الا انه لا يوجد مقاطعة بين هذه الاخيرة وبين الجمعيات والهيئات المشاركة في الهيئة، وهو امر يمكن له ان يساهم في تقرب وتوحيد وجهات النظر حول المسائل المتعلقة بالهيئة والعمل على تطبيق حقوق الاشخاص المعوقين من خارج الهيئة من داخلها.

عازار: الهيئة تعمل من خلال لجان شكلت انما لم تفعل

ويؤكد رمال على ذلك "لا سيما اننا على اعتاب اتفاقية دولية جديدة وعقد لبناني للمعوقين يتطابق مع العقد العربي الذي اقرته الجامعة، وبالتالي الوصول الى ارغام الدولة اللبنانية على تطبيق القانون 220 نظرا لالزامية الاتفاقية".

ختاما لم تنف عازار المشاكل القائمة سواء على صعيد الهيئة او على صعيد الوزارات المختلفة، الا انها تتمنى بالمقابل ان تتمكن الهيئة من تخطي العوائق، والتغلب على المشاكل. الامر الذي يبدو مستبعدا بشدة لغاية الان بالنظر الى عدم التغيير في ذهنية التعامل في الوزارات وادارات الدولة، الى جانب استمرار الشوائب التي اشارت اليها الجمعيات المختلفة، لا سيما فقدان الشرعية الناجم عن فشل الهيئة في القيام بدورها من جهة وعدم مشاركة معظم الجمعيات المعنية في انتخابات الهيئة، والذي انعكس عبر المقاطعة العلنية او الضمنية.





اللقاء الاستشاري العربي حول الاتفاقية الدولية للأشخاص المعوقين التأكيد على مبدأ التنمية الدامجة والتعاون الدولي

جاء انعقاد اللقاء الاستشاري للدول العربية حول الاتفاقية المتعلقة بحماية و تطوير حقوق وكرامة الأشخاص المعوقين، ضمن إطار سلسلة من الأنشطة التحضيرية التي تقوم في معظم الدول، بهدف الخروج برؤية عربية موحدة ودقيقة حول مسودة مشروع الاتفاقية. شارك في اللقاء ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الحقوقية والعاملية في مجال الإعاقة من بينها الاتحاد المقعدين اللبنانيين، بالإضافة إلى خبراء دوليين وعرب. نظم اللقاء في تموز، بدعوة من قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية في منظمة الأمم المتحدة، برعاية كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعوقين في مديرية الإدماج الاجتماعي في المملكة المغربية، وبدعم من الحكومة الإيطالية، وحضور المقرر الخاص بالإعاقة في الأمم المتحدة الشبيخة حصة بنت خليفة بن أحمد ال ثاني.

والتي تم تشكيلها في الأردن من قبل 14 مشارك من الدول العربية، حيث دعا عبد الملك سريح من لجنة المناصرة في الاردن إلى توسيع الشبكة. كما عرض مستشار المقرر الخاص بالإعاقة الشبيخة حصة ال ثاني للبحث الذي يقوم به مكتبها حول الإعاقة.

اعلان الدار البيضاء

الجلسة العامة الختامية ترأستها ياسمينه بادو التي قدمت مداخلة حول اهمية التنسيق والتعاون لتنفيذ الخطة الإقليمية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. اعقب ذلك تلاوة البيان الختامي "إعلان الدار البيضاء"، والذي دعا الدول العربية إلى الاسهام في الجهود المبذولة لصياغة ومناقشة مضمون الاتفاقية الدولية بالشراكة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعوة الأمم المتحدة إلى تكثيف المشاورات الإقليمية وعقد شراكات بين وكالاتها المتخصصة المعنية والدول الأطراف. واكد الاعلان على ضرورة اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة للإسراع بإنهاء عملية المفاوضات الجارية على مستوى اللجنة المختصة، وإصدار الاتفاقية في صيغتها النهائية في أقرب الآجال، ضرورة تضمينها بنداً خاصاً يشمل نظاماً للرصد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، يفتح المجال لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في هذا النظام.

وشدد الاعلان على إدراج مبدأ التنمية الدامجة المرتكزة على الحقوق الإنسانية ذات الصلة بالإعاقة ضمن أشغال ملتقى الألفية الأمية، مؤكداً دعم الاقتراح المتعلق بتضمين الاتفاقية بنداً خاصاً بالتعاون الدولي.

وطالب الاعلان الأمم المتحدة بتبني ودعم العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة (2004-2013) والإسهام في التنفيذ، مشدداً على ضرورة تضمين الاتفاقية الدولية بنداً خاصاً بالمرأة المعاقة وآخر خاص بالطفل المعاق.

رجاء المصعبي

رئيسة المؤسسة العربية لحقوق الانسان

هدف اللقاء إلى إلقاء الضوء على ما كان قد تم التوصل إليه في اجتماعات اللجنة المختصة السابقة، وعلى رؤى كافة الدول التي شاركت في الاجتماعات، للخروج برؤية عربية حول مسودة مشروع الاتفاقية الدولية، إلى جانب تبادل الخبرات الجيدة في هذا المجال والتعرف على كل الجهات والجهود المبذولة في العالم العربي من أجل الأشخاص المعوقين.

أفتتح اللقاء بحضور ممثلة كاتبة الدولة ياسمينه بادو حيث ترأست جلستي الافتتاح والختام. وقسمت اعمال اليوم الاول الى جلسات عدة، تخلل الاولى منها عرض لاهداف اللقاء قدمه رئيس شعبة التنمية للجميع في الأمم المتحدة جان بيير جانو. تلا ذلك التعرف على التشريعات والقوانين والقرارات الخاصة، والجهود المبذولة في العالم العربي في هذا الاطار.

كما تخلل اليوم الاول تقديم نظرة عامة حول الاتفاقية، هدفها وموقعها من السياق الدولي لحقوق الإنسان، قدمها عدنان العبودي مدير مكتب شبكة الناجين من الألغام في الأردن.

اليوم الثاني تخلله عرض لتناجج البحث الوطني حول الإعاقة الذي قامت به المغرب، كما تمت مراجعة تطوير استراتيجية عمل تهدف إلى تفعيل و تتبع و تقديم التقارير، المرافعة من أجل المصادقة و التغيرات التشريعية و تفعيل الاتفاقية الشراكة بين الحكومة و المجتمع المدني و التعاون داخل و بين الجهة و التعاون الدولي.

وتناولت الجلسة الثانية من اليوم الثاني التعرف على الأولويات الإقليمية التي يجب اتخاذها لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مجالات الحياة في المجتمع، وإعداد برامج وخطط عمل تتوافق مع العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الدولية، للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية المعلنه من قبل المشاركين. اضافة الى عرض العقد العربي للأشخاص ذوي الإعاقة، قدمته جهة أبو خليل عن المنظمة العربية للمعاقين.

تخلل اليوم الثالث للقاء الإعلان عن الشبكة العربية للمعوقين،



الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تأسيس التحالف ساهم في تفعيل دور المجتمع المدني وتنميته

تعتبر الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الوحيدة في لبنان المتخصصة في الشؤون الانتخابية. يشمل عملها مراقبة الفترة الانتخابية منذ نشر الجريدة الرسمية دعوة الهيئات الناخبة، حتى بت القضاة بأخر طعن. ومن منطلق حق الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في التدخل لتأمين حرية وديموقراطية الانتخابات، وإشراك أكبر عدد مهتم بالشأن العام في مهام تعتبر من صلب مهام الجمعية، بادرت بالدعوة إلى تأسيس تحالف لبناني لمراقبة الانتخابات، يضم نحو أربعين مؤسسة من الجمعيات والجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة.

ديالا نحلي

بالصحافي الذي يسمح له بالدخول. ينظم العمل ما بين الوزارة والجمعية نوع من البروتوكول التعاقدية، يسلم بموجبها لائحة بأسماء المراقبين الفعليين للوزارة لضمان عدم التلاعب أو التحايل وانتحال صفة المراقبين. حتى تاريخ الانتخابات الأخيرة، تولت الجمعية مراقبة الانتخابات منذ العام 1996 بما فيها الانتخابات البلدية 1998، 2000، والانتخابات البلدية الفرعية. مؤخراً، وبعد تشكيل الحكومة الأولى بعد الانتخابات برئاسة فؤاد السنيورة، تم اختيار رئيس الجمعية زياد بارود عضواً في "الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات"، التي كلفت بإجراء الدراسات اللازمة ومتابعة مختلف الطروحات لتقديمها إلى الحكومة، بهدف الوصول إلى قانون انتخاب عادل ودائم.

عملها

لا يمكن حصر عمل الجمعية في المراقبة نهار الانتخابات، فتأمين العمل الانتخابي يفرض عليها العمل قبل العملية الانتخابية عبر مراقبة حملات المرشحين، مكثاتهم، أحزابهم، تياراتهم السياسية،

ولأنها كانت ممنوعة من العمل الفعلي أثناء الانتخابات، لم يكن يسمح لأعضائها بالدخول إلى أقلام الاقتراع كمراقبين، "كنا نلجأ إلى الحيلة وندخل كناخبين أو صحافيين، وأحياناً كنا نتمكن من الدخول لأن تعليمات الدرك لم تصل بعد إلى رؤساء الأقلام والمندوبين، أو أنهم اعتقدوا أننا مندوبون من وزارة الداخلية". وفي حين كان يتعذر الدخول تحت صفات أخرى، لم تكن الجمعية تتوقف عن المراقبة، بل كان عملها يتمحور حول "مراقبة أقلام الاقتراع، وسؤال كل من له علاقة بالعملية الانتخابية سواء مندوبين، مرشحين، ناخبين، وقوى سياسية لتحديد إذا ما كانت شروط تطبيق القانون قائمة أم لا" يقول عبود.

انتخابات 2005

هذا الوضع تغير قبيل إنتخابات 2005. سمح مجلس الوزراء للجمعية بمراقبة الانتخابات على اعتبار أن القانون ينص بالسماح لممثلي المواطنين بالحضور وقت الفرز، و"لأن الفرز أخطر من الاقتراع، فلم لا نستطيع دخول ما هو أقل أهمية" يشرح عبود، ويشدد على اعتبارها "مسألة تنظيم وليست سماح"، مشبهاً عمل المراقب

"لم نطلب الإذن لمراقبة الانتخابات فنحن راقبنا وسراقب. هذا حق يبيحه لنا القانون اللبناني الذي لا ينص على إعطاء ترخيص للجمعيات، بل فقط علم وخبر". يقول عبود، العضو في الجمعية اللبنانية، ثم يضيف: "المسألة ليست أن يسمحوا لنا بالمراقبة، بل هي مجرد عملية تنظيم".

بدأت الجمعية على شكل حلقات نقاش واجتماعات تمهيدية قبل إنتخابات عام 1996 النيابية، بين ناشطين في جمعيات أهلية وأساتذة جامعيين، دارت حول نتائج إنتخابات العام 1992 التي "اعتبرها معظم الناس دون التوقعات والمتطلبات، وأبعد ما يكون عن العملية الديمقراطية" بحسب عبود. نتج عن هذه الإجتماعات ولادة الجمعية اللبنانية لديموقراطية الإنتخابات بسبعة وثلاثين مؤسس ينتمون إلى جمعيات أخرى، مما ساعد في إنتشارها بين المنظمات غير الحكومية اللبنانية وزيادة عدد متطوعيها.

عمل الجمعية لم يكن دائماً مسموحاً به من قبل الدولة. أنهمت في بداية عملها في مراقبة الإنتخابات بالعمالة من قبل وزير الداخلية آنذاك ميشال المر، ويعلق عبود: "كانت هذه أول دعاية إعلامية لنا".



"ان الاتحاد يمثل شريحة لها متطلباتها الخاصة في الانتخابات، أسسها وجود مراكز مؤهلة لاستقبالهم، وضمان حقهم في الاقتراع دون ضغط أو استغلال من أحد". من هنا، عمل المتطوعون على مراقبة الانتهاكات خلال العملية الانتخابية، والنتيجة يعتبرها عبود "سلبية".

نتائج.. وحل

إستناداً إلى عملية المراقبة، تتوصل الجمعية إلى إستنتاجات يتحدث عنها عبود: "في العام 2000 توصلنا إلى أن الغش في الانتخابات ليست من قبل الأفراد، بل من قوى نافذة في الحكم وقوى غير لبنانية". ومن هذا المنطلق عملت الجمعية على تطوير مراقبتها لتشمل كل الفترة الانتخابية، كما سعت من خلال التقرير على إظهار مكامن الخلل، ويشرح: "نحاول في تقريرنا الإجابة على سؤال من شقين "هل كانت الانتخابات عادلة وحرّة؟" وأستطيع التأكيد أنها لم تكن عادلة لأن القانون وآلياته مفصّلان على قياس البعض وليس الكل، فمبدأ صوت واحد لكل ناخب ليس موجوداً. مثلاً الناخب البتروني يكون له 27 صوتاً عند تطبيق قانون المحافظة، بينما ينال صوتين في حال تطبيق قانون القضاء".

أما الحل الذي تطرحه الجمعية، فيبدأ بتغيير جذري عبر اعتماد النظام النسبي في القانون الانتخابي، بحسب عبود الذي يضيف الى ذلك سلسلة من التعديلات التي على الدولة الأخذ بها. "لدينا في لبنان أغلى ترشيح في العالم، أكثر من نصف السكان ما دون الثلاثين، 52 في المئة من ناخبيه من النساء، وتشكل الطبقتان الوسطى والفقيرة الأغلبية الساحقة من سكانه، بينما يتكون المجلس النيابي من أغنياء أو محسوبين على أغنياء، مما يدل على الإنفصام شبه التام بين المجتمع ومن يدعون تمثيله".

عضويتها خطراً على مصداقية التحالف". ساهم التحالف في إعطاء أهمية أكبر لدور المجتمع المدني في الانتخابات، والذي لم يعد محصوراً في جمعية واحدة، كما ساهم في زيادة عدد المتطوعين كما ونوعاً، وتوفير مصداقية أكبر للعمل. على الرغم من إنتهاء هدف التحالف المرحلي الذي كان محدوداً بالمراقبة، إلا ان المرحلة المقبلة تشهد تطوراً في دور ووظيفة التحالف، بدأ مع اطلاق "الحملة المدنية لقانون الانتخابات"، وعقد ورش عمل تناولت الجوانب العامة والسياسية للقانون، وتنظيم مؤتمر عام لمؤسسات المجتمع المدني لاعداد اقتراحات وتوصيات ترفع الى الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات.



مراقبو التحالف خلال الانتخابات

كما ينشط التحالف في مراقبة عمل الهيئة الوطنية حتى اقرار القانون في مجلس النواب، وذلك انطلاقاً من ان وظيفة المجتمع المدني لا تقتصر على المراقبة فحسب، بل تشمل كذلك المشاركة في صنع السياسات العامة ومراقبة اداء السلطة السياسية ومؤسساتها.

شارك في التحالف المعقود إتحاد المقعدين اللبنانيين، وذلك بالتزامن مع حملة اطلقها بالتعاون مع جمعية الشبيبة للمكفوفين، لمراقبة مدى توافر المعايير الداجمة والتجهيزات التي تضمن مشاركة كريمة وحرّة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات. ويشير عبود في هذا الاطار الى

ومدى دقة لوائح الشطب. تأتي كذلك مهمة متابعة عمل القضاء اللبناني في البت في الطعون الصادرة في الانتخابات بعد إنتهائها، وكذلك توعية الناس على حقوقهم وطبيعة سير العملية الديمقراطية عبر ورشات للتدريب، واقتراحات نشرتها في كتاب يتعلق بالقانون الانتخابي وآلياته القابلة للتعديل ضمن مراعاة شروط يحددها عبود "باعتماد قانون انتخابي على معايير ديمقراطية، والوصول إلى الهدف المنشود في تأمين المساواة والتمثيل الأدق لرغبة الناخبين عند تقديم الاقتراحات".

خلال النهار الانتخابي يحول مندوبون الجمعية على مراكز الاقتراع لمراقبة مدى تطبيق القانون ويشرح عبود: "في حال وجود خلل كأن يقترع ناخب مادون المرور وراء العازل، يتوجه المراقب إلى رئيس القسم ويلفت نظره إليه، أو يطلب من الناخب التوجه إلى خلف العازل ولكنه لا يستطيع أن يجبر أحد على شيء".

في ختام اليوم الانتخابي، يكتب المندوب تقريراً يحيله إلى مكتب الجمعية بحيث تدخل هذه المعلومات في صياغة التقرير النهائي الذي يصدر بعد إنتهاء العملية الانتخابية بأكملها، ويشير عبود الى ان "تقاريرنا ليست سرية، فنحن نطلقها فيما بعد في مؤتمر صحفي ونشرها عبر الإعلام للجميع".

التحالف لمراقبة الانتخابات

لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من منظمات وجمعيات المجتمع المدني، بادرت الجمعية إلى تأسيس تحالف لبناني لمراقبة الانتخابات، باتت الدعوة للانضمام إليه مفتوحة للجميع مع إمكانية الإعتراض على عضوية جمعية معينة لأسباب عدة، ابرزها بحسب عبود "أن تكون الجمعية مدعومة من حزب ما، أعضاؤها من المرشحين للانتخابات، أو أن تشكل

نماذج عن التجهيزات المطلوبة ورصد الانتهاكات وتأكيد مفهوم الدمج

حملة «حقي» تحول مشاركة المعوقين في

الانتخابات.. قضية عامة

لم يكن استيقاف رئيسة اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس لوزير الداخلية حسن السبع، وهو في طريقه إلى الاقتراع في مدرسة المقاصد خلال الانتخابات النيابية الأخيرة، نقطة انطلاق حملة "حقي" التي نظمتها جمعيتا الشبيبة للمكفوفين والاتحاد. الحادثة تلك شكلت نقطة تحول في دفع قضايا ذوي الحاجات الخاصة إلى الواجهة أثناء الانتخابات النيابية للعام 2005. كما شكلت مع مجموعة حوادث أخرى حصلت في أول يوم من تلك الانتخابات مع مجموعات الحملة التي انتشرت في عدة مراكز انتخابية، منطلقاً لتسلط الأضواء على العوائق التي تحول دون مشاركة المعوقين في الانتخابات.

ساهم تكامل العمل في المراكز النموذجية مع أنشطة حملة "حقي" الأخرى في إبراز قضايا ذوي الحاجات الخاصة. انطلقت كوادر الحملة إلى العمل مع مختلف المرشحين للمجلس النيابي وحملهم على تبني قضايا ذوي الحاجات الخاصة، وعملت على توعية جميع فئات المجتمع، بما فيهم المعوقين أنفسهم حول حقوقهم في الانتخابات وأهمية ممارستها لتلك الحقوق. عملت الحملة لتحقيق ذلك مع جمعيات المجتمع المدني بمختلف فئاته، وذلك انطلاقاً من سياسة واضحة انتهجتها جمعيتا الشبيبة للمكفوفين واتحاد المقعدين اللبنانيين في طرح المشروع.

نزار إبراهيم

بمفهومها الواسع على علاقة جدلية بالعمل الاجتماعي والإقتصادي. فمجلس النواب، مثلاً، الذي هو هيئة سياسية تهتم بالتشريع أي بوضع السياسات الإقتصادية والاجتماعية، هو الجهة المسؤولة عن إعطاء الناس حقوقهم. وأعضاء المجلس ينتمون إلى المجموعات السياسية والأحزاب المختلفة التي تحاول تطبيق سياستها من خلال المجلس. إن هذه الديناميكية لعمل المجلس النيابي تتطلب من ذوي الحاجات الخاصة وكل الفئات الاجتماعية الأخرى الاندماج في العمل السياسي، من خلال تشكيل قوى ضغط إلى جانب محاسبة النواب والمرشحين يوم الانتخاب. إذاً، العمل الاجتماعي والإقتصادي مرتبط بشكل وثيق بالسياسة.

كان مفهوم جمعيتا الشبيبة والاتحاد لعلاقة السياسة بالعمل الاجتماعي والإقتصادي واضحاً خلال حملة "حقي". فقد نظمت

من المرشحين حتى ولو كانوا من ذوي الحاجات الخاصة. وأضافت سيلفانا: "نحن نعتقد أنه لا يجب أن يترشح أي شخص فقط لأنه من ذوي الحاجات الخاصة بل يجب أن يكون ذلك مبني على أساس انتماء لتيار سياسي، أو حزب، أو مجموعة سياسية رأيت فيه شخصاً يمكنه تمثيلها وحمل برامجها السياسية والاجتماعية إلى المجلس النيابي، أو إلى أية مؤسسة عامة أخرى مثل البلدية مثلاً".

المشاركة ومفهوم العمل السياسي

موقف الحملة الحيادي من مختلف المرشحين لا يعني بالضرورة أن الأشخاص المشاركين فيها بصفتهم أفراداً في المجتمع حياديين تجاه القضايا السياسية والاجتماعية. بحسب مكارم، "نحن لنا توجهاتنا، أقلها أننا ندعم كل من يتضح أنه يعمل من أجل تحقيق مطالبنا. نحن نؤمن أن السياسة

يوضح رئيس جمعية الشبيبة عامر مكارم أن سياسة المشروع مبنية على مفهوم دمج ذوي الحاجات الخاصة في كل نواحي الحياة، ومنها الحياة السياسية. وأوضح أن ذلك ينطلق من فكرة دعم حق المعوق بالترشح والتصويت في أية انتخابات عامة، دون دعم أية حملة انتخابية لأي كان، حتى ولو كان المرشح من ذوي الحاجات الخاصة.

وتشرح رئيسة اتحاد المقعدين سيلفانا اللقيس هذا المبدأ بأن الحملة تعمل على توعية المجتمع حول حق ذوي الحاجات الخاصة بممارسة الحياة السياسية والاندماج فيها ومن ضمنها الترشح لأي موقع في المؤسسات العامة مثل المجلس النيابي. كما تعمل على توعيتهم حول أهمية الانخراط في الحياة السياسية. ولكن بما أن الجمعيتين المنظميتين للحملة تقومان بعمل مطلي ولا تنتميان لأية جهة سياسية، فهما لا تستطيعان دعم الحملات الانتخابية لأي



التسهيلات والتجهيزات المطلوبة والمحددة قانونياً لتفعيل مشاركة ذوي الحاجات الخاصة باستقلالية وكرامة في الانتخابات، كما في المراكز غير المجهزة التي أبرزت حجم المشكلة واطلعت الرأي العام والمعينين على الانتهاكات المرتكبة بحقهم.

انتهاكات ضد المعوقين

من خلال تواجد متطوعي حملة "حقني" في خمسة وعشرين مركزاً انتخابياً، سجلت الحملة الكثير من الخروقات هي نموذج عن تلك التي تحصل في معظم المراكز الانتخابية في لبنان. مثلاً، شاهد متطوع الحملة أشخاصاً معوقين جسيدياً يكابدون مشقة صعود أدراج صعبة الصعود حتى على أشخاص ليس لديهم أية إعاقة، وقد أغرمي على بعض هؤلاء قبل وصولهم إلى قلم الاقتراع، مع العلم أن الكثير من المراكز تلك فيها طوابق سفلى، ويمكن لوزارة الداخلية اختيار تلك الطوابق

والتركيز على القضايا الإستراتيجية، فعملت على تحديد الاطر والعناوين الأساسية للمطالب، والتي تصف بدورها في اطار تحقيق تغيير عام في مفهوم المشاركة في القرار وممارسة المواطنة، بالتكامل مع الحملات الحقوقية الأخرى.

من هنا، برزت قضية مشاركة ذوي الحاجات الخاصة في الانتخابات كبند أساسي من بنود تقرير المراقبين الدوليين، وتقرير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، وسئل وزير الداخلية في أول مؤتمر صحفي عقده بعد انتخابات بيروت عن المعوقات التي تحول دون مشاركة ذوي الحاجات الخاصة بحرية واستقلالية. واحتلت بذلك مساحة واسعة في الإعلام، في اطار العمل على توعية المجتمع على حقوقه وواجباته.

وشكل نشاط مجموعات الحملة أمراً لافتاً للاهتمام، لا سيما في المراكز النموذجية التي أعدتها بهدف تقديم نموذج عن

الجمعيتين حلقة حوار مع مجموعة من المرشحين إلى انتخابات النيابية لمناقشة برامجهن السياسية والانتخابية، ولطالبتهن بتبني قضايا ذوي الحاجات الخاصة.

كما أعدت الجمعيتان وثيقة تضمنت آليات محددة لتنفيذ الجوانب المتعلقة بالعمل، والترتبة والصحة، والتأمينات الاجتماعية في القانون 2000/220. وقدمت الجمعيتان هذه الوثيقة لمجموعة كبيرة من المرشحين إلى بهدف دفعهم إلى تبنيها في حال نجاحهم في الوصول إلى المجلس. انطلاقاً من ذلك، عكست الحملة مشاركة هادفة في العمل السياسي، حيث قدمت مطالب محددة متعلقة بتقديم التسهيلات لمشاركة ذوي الحاجات الخاصة في العملية الانتخابية، وتلبية مطالبهم على مختلف الصعد.

نشاط الحملة واطر العمل

تميزت الحملة بأنها كانت من بين الحملات الحقوقية القليلة خلال الانتخابات، كما خرقت جو الطروحات العامة والواسعة



القيس في أحد مراكز الاقتراع



سجلها متطوعو تجهيز مركز نموذجي أثناء الانتخابات

كأقلام اقتراع بدلاً
عن الطوابق العليا.
هذا النوع من
الخروقات يعبر عن
إهمال المنظمين
للانتخابات لنقطة
هامّة جداً، هي
مشاركة ما لا يقل
عن عشرة في المئة
من الشعب اللبناني
في عملية التصويت.
ويعبر أيضاً عن
عدم تطبيق القانون
220 الذي يلزم
كل المؤسسات العامة
بجعل مبانيها مجهزة
لاستقبال المعوقين.
من الملاحظات التي

الحملة، استغلال

الأهل لمشاركة المعوقين في الانتخابات.
فأحد المكفوفين جاء بصحبة والده إلى مركز
الإقتراع، الذي قام بكل العملية الانتخابية
خارج الغرفة السرية ودون إعلام ابنه بما
يجري.

تثير هذه الملاحظة موضوعاً حساساً وهو
مشاركة المكفوفين بحرية واستقلالية في
الانتخابات. إذا كان المكفوفون يعتمدون
على آخرين في مشاركتهم في العملية
الانتخابية، كيف يمكن ضمان مشاركة حرة
وكريمة لهذه الفئة من المعوقين؟

من الممكن أن يكون الكفيف الذي
رصدته الحملة هو من اختار أهله لمساعدته
في الانتخابات، وهذا طبعاً من حقه. ولكن
من الممكن حتماً كذلك، وذلك بحسب
دراسة أجرتها الحملة، أن يكون الكفيف
أجبر على اختيار من يريده أهله لانعدام
أي وسيلة أخرى تمكنه من الاستعانة بالحد
ما يثق به للمشاركة في الاقتراع.

بكامل قواه العقلية. هل يصح حرمان
هؤلاء من حقوقهم لمجرد أنه ربما يتم
استغلالهم. ذلك ببساطة يشكل استغلالاً
فوق استغلال، إلى جانب حرمانهم من
حقهم الإنساني بممارسة مواظنتهم. طبعاً
هذه الانتهاكات لحقوق المعوقين بممارسة
حياتهم المدنية والسياسية ليست شاملة،
إنما هي نماذج عما حصل في الانتخابات
النيابية الأخيرة. إن معالجة هذه الانتهاكات
تتم عبر إيجاد البيئة المؤهلة، وعبر تنظيم
قوانين تركز على الحق الكامل في ممارسة
الأشخاص المعوقين لحقهم في الانتخاب
كما في الترشح. وذلك يفترض بدوره
تغييراً في ذهنية التعاطي مع قضايا المعوقين
وتطبيق القوانين التي ترعى حاجاتهم
الخاصة، في إطار من المشاركة الحقيقية
لمختلف شرائح المجتمع، ضمن رؤية تؤمن
بان المعوق كغيره من المواطنين يقع على
عائقه واجب ممارسة دوره في المجتمع، واتاحة
الجال امامه ليتمكن من تحقيق ذلك.

لقد رصدت حملة "حقني" إلى جانب ذلك
الكثير من انتهاكات حقوق المعوقين ذهنياً
في الانتخاب. فهناك بعض المصابين بثلاث
الصبغية 21 لم يعطوا بطاقات انتخاب رغم
حصول ذويهم على البطاقة. هناك أيضاً من
استغل من قبل مندوبي المرشحين. سؤال
أساسي يطرحه الناس في هذا الإطار: هل
يحق لهؤلاء الأشخاص المشاركة في الاقتراع؟
والجواب الحاسم هو تأكيد حقهم في ذلك،
إلا في حال كانوا فاقدن الوعي تماماً.
إن التمييز يتم ضد المعوقين ذهنياً الذين
تبرز إعاقاتهم للعيان، بينما هم في الواقع
ليسوا فاقدن لقواهم العقلية، إنما هم
بحاجة إلى جهد أكبر لتطوير قدراتهم
الذهنية من الآخرين. من هنا، يمكن لهؤلاء
الإقتراع والاختيار من بين المرشحين إذا
تم العمل على تثقيفهم حول العملية
الانتخابية وحول انتماءات المرشحين
وبرامجهم. هل يمكن أن يُستغل هؤلاء؟
طبعاً، كما يمكن أنه يُستغل أي مواطن



أن تخدم الوطن، تحمل سلاحاً، تحاكم، تسجن، نعم، أما أن تقتصر فـ «لا»!

«خفض سن الاقتراع» يحظى بإجماع

وطني لكن بانتظار القرار السياسي

عماد الدين رائف

تواصلنا مع أصحاب القرار من نواب ووزراء، أولئك الذين أيدوا مطالبنا فجمعنا 96 توقيعاً منهم. ولكن ألا يكفي 96 توقيعاً من النواب لتمير هذا المطلب؟" يفعل الشاب وينثر بعض الأوراق على الطاولة أمامه، ثم يبتسم ويضيف "قل لنا إن العريضة غير ملزمة!".

وماذا عن المرحلة الرابعة التي أطلقتها الحملة في 25 كانون الثاني من العام الحالي؟ يجيب حجازي "كانت المرحلة الرابعة تحت شعار مطابقة الأقوال بالأفعال، بعد أن وصلت التوقيعات إلى حوالي المائتين ألف، واعتصم شباب إحدى وعشرين منظمة شبابية وطلابية حول المجلس النيابي لأفين مبني البرلمان بالعريضة الحاملة للتوقيعات، عل ذلك يجد صدى لدى النواب".

النواب واختفاء المحظورات

كان اللقاء مع النائب وائل أبو فاعور قصيراً في مركز الحزب التقدمي الاشتراكي فيوطى المصيطبة. يرحب النائب الشاب بضيوفه من الشباب المتقاربين إليه من كل المناطق، فهو لم يترك ساحات النضال الشبابي رغم ضغط المنصب وخير دليل الهاتف الخليوي الذي لا يهدأ.

عن الحملة وما حققته من نتائج في مراحلها الأربع يقول أبو فاعور: "للأسف لم تحقق كثيراً، لأن هذا المطلب بقي معلقاً، كانت السلطة حينها تتذرع بذرائع مختلفة

المعقودة على المجلس النيابي الحالي.

"صوتي حقي"

"18 سنة عمري: واجبي بالروح أفديك وحقي بالمشاركة أبنيك". خارطة لبنان التي تبنيها البطاقات الانتخابية الصفراء يشاركها شعار التحرك: "صوتي حقي". هذا هو الملصق الذي حمل شعارات الحملة. لكن ماهي الحملة، وكيف كانت الانطلاقة؟

يجيب أمين سر الحملة غسان حجازي قائلاً: "هي حملة وطنية تضم كل فئات الشباب اللبناني في المجتمع تحت شعار التقدم والتغيير الديمقراطي. كانت الانطلاقة من مهرجان شبابي حاشد في قصر الأونيسكو بتاريخ 27 نيسان من العام 1999". ويلخص حجازي الأهداف المنشودة من الحملة بالإشارة إلى أنها "انطلقت لتحقيق المساواة بين الأهلية المدنية والأهلية السياسية أسوة بالأنظمة الانتخابية والديمقراطية في أكثر دول العالم المتحضر". ويستخرج من بين أوراقه الكثيرة جدولاً كتبه بخط يده نظم فيه الدول التي تعتمد سن الاقتراع 18 سنة ومن بينها بعض الدول العربية.

ويكمل حديثه عن مراحل الحملة بالقول: "المرحلة الثانية كانت ميدانية هدفها الاحتكاك بالمجتمع عبر إطلاق الحملة الانتخابية الموازية في العام 2000 تحت شعار "صوتي حقي"، وفي المرحلة الثالثة

سناء، راجي، منى وعلاء... أربع شبان كثيرون آخرين كانوا في العام 2000 في عداد "القاصرين" بنظر الدستور اللبناني، وفق المادة 21 منه. أسماؤهم لم تكن مدرجة على لوائح الشطب كعشرات الآلاف من الشباب بين 18 و 21 سنة. توجهوا حينها إلى صناديق رديفة نصبت خارج أقلام الاقتراع ضمن نشاطات المرحلة الثانية التي أطلقتها "الحملة الوطنية الشبابية والطلابية لخفض سن الاقتراع"، فأدلو بأصواتهم هناك. بعد ما يقرب الخمس سنوات أجريت الانتخابات النيابية وفق "نفس الظروف" بموجب قانون العام 2000 الذي يشير كثيرون منهم إليه بالـ "السيئ الذكر". الفارق الوحيد لديهم انه صار بإمكانهم أن يقرعوا فلم يعودوا "قاصرين"، لكن أحداً منهم لم يتوجه إلى أقلام الاقتراع هذه المرة... فقد أصيبوا بحالة من الإحباط، يئسوا من إمكانية التغيير.

أين أصبحت الحملة الوطنية لخفض سن الاقتراع؟ لماذا لم يمر اقتراح قانون خفض سن الاقتراع على الرغم من وجود شبه إجماع وطني حوله؟ إلى متى سيستمر تغييب الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية؟ أسئلة الشباب تلك حملتها "واو" إلى بعض الذين حملوا على عاتقهم هم هذه الحملة منذ انطلاقتها من شباب ومعنيين، لنقف على ما أنجزته من جهة ولنلق الضوء على الآمال



مرة لاعتبارات طائفية ومرة أخرى سياسية، وكذلك المجلس النيابي، إذ لم يكن هناك قرار سياسي.

أما عن الذي يمكن تحقيقه فيجب أبو فاعور "اليوم يمكننا، وبعد استعادة قرار المؤسسات الدستورية، نستطيع تمرير هذا القانون، إذ يوجد إجماع وطني خاصة على المستوى الشبابي، فهناك منظمات شبابية كانت سابقاً ضد هذا المطلب أما الآن فتؤيده". وعند سؤاله إذا كان المجلس النيابي الحالي بإمكانه الدفع باتجاه تمرير هذا المطلب أم سيعمد إلى تجاهله مرة أخرى ينفعل أبو فاعور ويقول: "لازم! وإلا يبقى إنجاز "الاستقلال" منتقصة، وتبقى إمكانية تطوير النظام السياسي منتقصة". ويضيف "يجب تخفيض سن الاقتراع بشكل سريع، وفصل هذا المطلب عن قانون الانتخاب، لأن القانون يمكن أن يدخل في الزوارب السياسية اللبنانية ولا ينتهي. يجب أن يتم تخفيض سن الاقتراع بموجب تعديل دستوري وإلا فإن المجلس النيابي سيسقط سقوطاً ذريعاً".

عند سؤاله عن آلية العمل تحت قبة البرلمان للضغط باتجاه تحقيق هذا المطلب، يجيب أبو فاعور "سيكون هناك لقاء نيابي موسع لخلق لوبي نيابي مؤيد لخفض سن الاقتراع. كثيرون هم النواب الذين وافقوا سابقاً ولم يلتزموا، هذه المرة لا يوجد لدينا شكل آخر لإلزام النواب، ولكن المحظورات السياسية التي كانت سابقاً تمنع من هذا التعديل لم تعد موجودة. لم يعد هناك أي قوة سياسية في البلد يمكنها أن تتذرع أن قرارها مصادر وبالتالي لا يمكنها أن تقوم بواجباتها وفق قناعاتها".

وفي حال لم يتم التجاوب مع مطالب الحملة، يرى النائب أبو فاعور أنه "يمكن اللجوء إلى الضغط على المستوى الشبابي والطلابي عبر تحركات طلابية واعتصامات وتظاهرات داخل الجامعات وخارجها". لكن النائب الشاب الذي يترك كثيراً من التفاصيل التقنية للجنة التنسيق في الحملة

يعمل على المساعدة حالياً في الاتصالات السياسية مع القوى المختلفة بهدف تأمين أصوات نيابية داعمة تصب في خانة الهدف المنشود "خفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً".

الرهان على النواب الشباب

كونه من قياديي "اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني" يطرح غسان حجازي آراء اتحاد، فهو كلما تذكر انطلاقة الحملة يعود "وهج" أرنون وما حققه تحرك الشباب أمام الأسلاك الشائكة التي أحاطت بتلك القرية التي انتزعت حريتها من الاحتلال على أيديهم، فحوالي 60 % من المستشهدين في سبيل تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي كانوا بين 18 و 21 سنة وفق حجازي، أليس من العيب أن لا يقر هكذا مطلب؟.

ويقارن حجازي بين قانون الانتخاب ومطالب الحملة فيقول: "قانون الانتخاب الآن ليس مطلباً وطنياً، ويوجد قوانين كثيرة مطروحة تتناقض فيما بينها. لنا مصلحة أن يقر القانون العادل والأنسب، على عكس قانون العام 2000 السيئ الذكر، الذي على أساسه انتخب النواب الحاليون. ويضيف "أما بالنسبة لخفض سن الاقتراع فهو مطلب وطني حوله شبه إجماع. فيجب أن يقر. ونحن طالبنا سابقاً أن يضمن المرشحون إلى المجلس النيابي ترشيحاتهم خفض سن الاقتراع كمطلب أساسي، وهذا المجلس النيابي غالبية من النواب الجدد ومن الشباب نسبياً، فنحن نراهن عليهم أن يطبقوا ما طرحوه في برامجهم الانتخابية".

حول اللقاءات مع المسؤولين، ركز حجازي على زيارة أعضاء الحملة لرئيس مجلس النواب نبيه بري، حيث نقل ما دار خلال اللقاء "طرحنا جوهر المرحلة الرابعة مع الرئيس بري، إذا كان تتويجها اللقاء معه في عين التينة، وقلنا له إن شاء الله تكون زيارتنا الأخيرة لك. ووعده أنه آخر مرة رح يشوفنا، طبعاً، يمكن أخذها بطريقة مزح،

ولكننا أخذناها بطريقة جد، فالجلس النيابي هو الساحة الوحيدة لتحقيق هذا المطلب". وعن تخوفه من عدم تحقق مطالب الحملة قال حجازي: "لسنا خائفين إن لم يقر خفض سن الاقتراع، فقد تعودنا على النضال وسنواصل نضالنا بهذا الاتجاه".

"باكديج Package انتخابي" أو لا

وجهة نظر "التيار الوطني الحر" بالنسبة إلى الحملة الوطنية لخفض سن الاقتراع وقانون الانتخاب شرحها جورج سروع أحد مسؤولي القطاع الشبابي في التيار، فقال: "لا خصوصية لخفض سن الاقتراع لدينا، ولا ضرورة ملحة لذلك. فالمواضيع كلها يجب أن تناقش. ما

الفرق

بينه وبين

موضوع الإعلام

الانتخابي، أو الخطات

الإعلامية أو المال السياسي

أو السياسة العامة للحكومة؟".

وأشار إلى أن التيار "مبدئياً ضد

الفصل بين القانون ومطلب خفض سن

الاقتراع، ويجب أن نسير ضمن "باكديج

(Package) انتخابي واحد وتفرد كل

المواضيع على طاولة البحث، وإلا ستكون

الأمر انتقائية، كما تعودنا في كل مرة".

إلا أن شباب "التيار" الذين لم يشاركوا

في الانتخابات الموازية في العام 2000 ولم

يحضروا اللقاء مع وزير الشباب أحمد فتفت

لسبب "تقي"، كانوا قد اقترحوا كشرط

مسبق على النواب المرشحين تضمين



ترشيحهم خفض سن الاقتراع. وتحدث سرور عن الهيمنة الفكرية والإقطاعية عند البعض "فالشباب يسعى إلى مزيد من التحرر للسعي نحو تحقيق مطالبه لا إلى "تكليف شرعي" يحد من قدرته" على حد قوله. وعن المرحلة الرابعة من الحملة وزيارتها



للرئيس بري، قال: "كنا نذهب ونلتقي بالرؤساء والرئيس بري ثم نخرج ونتصور صورة للذكرى ولا متابعة!"

قاب قوسين من التحقيق

من جهته، لخص مسؤول قسم الشباب في التعبئة التربوية لـ "حزب الله" يوسف بسام دور الشباب في الحملة الوطنية "بأنهم كانوا من أوائل الداعين لها، مع ورقة العمل الأولى قبل النزول إلى الشارع. ثم كان التحرك في الجامعات التي تعتبر ميدانا خصبا لتحرك الطلاب، فكانوا المد الجمهوري لها، بالإضافة إلى الكثير من النقابيين واجتمع الأهلي والمدني والأندية والنقابات وحتى الفنانين".

وحول اشتراك الشباب في نشاطات الحملة، أضاف بسام "نحن وجهنا شبابنا

للتصويت في الصناديق الموازية في العام 2000 ليقولوا نحن من حقنا أن نشارك، خدمنا العلم وإذا خالفنا القانون نتعرض للمحاكمة. والمقاومون منا يحملون دماءهم على أكفهم، نريد أن نكون ديمقراطيين نريد أن نغير". وأبدى ملاحظته "أن الشباب، كل الشباب في هذه السنة سواء في مرحلة 8 و 14 آذار وما قبلها وما بعدها والشباب الذي اجتمع في عوكر، معظمهم كان بين 18 و 21، وبإمكانهم العمل على تغيير السياسات في البلد فلماذا يحرمون من الاقتراع؟".

لكن عن إمكانية تحقيق هذا المطلب، يقول بسام "عدم إقرار خفض سن الاقتراع لم يكن له علاقة بالتأثيرات الخارجية، للأسف له علاقة بالتوازنات الداخلية الطائفية الضيقة، وقد كان هدفنا من خلال الحملة وطنياً ولم يكن طائفيًا. وقد وعدنا الرئيس السنيورة خيراً، وأعتقد سيقر وهو قاب قوسين أو أدنى من التحقق، فكل النواب أخذوا على عاتقهم العمل على تنفيذ هذا المطلب، وكذلك في اللقاء مع النائب سعد الدين الحريري تبني هو المطلب أيضاً".

في مركز الوحدة التربوية لحزب الله يحتفظ بسام بأرشيف ورقي مفهرس كامل للحملة وكثير من الملصقات والصور، حتى أن كل الوثائق تم تخزينها على أقراص مدججة. وقد بدا الشاب على يقين بتحقيق هذا المطلب فقال: "بالطبع بعد أن يقر خفض سن الاقتراع ستحل الحملة، وستتوجه إلى مطلب آخر، بل مطلب".

شطبة قلم

ويقول رئيس قطاع الشباب والطلاب في "حركة الشعب" محمد الترك أن المراحل التي قطعتها الحملة وإن كانت لم تحقق شيئاً حتى الآن فإنه إن ضمن القانون الانتخابي الذي يسعى إلى إخراجه في الأشهر الستة القادمة، كما أعلن البيان الوزاري، فسيكون ذلك مكسباً للشباب، لأن معظمهم غدا في

حالة قرف من السياسة وأهلها". وحول دور الحركة في هذه المرحلة لتحقيق هذا المطلب، اعتبر أنه "يوجد توجه منذ فترة في الحركة من خلال مشاركتها في التجمع الوطني للإقصاد والتغيير وكذلك برلمان الظل معني بخفض سن الاقتراع، نحن كخط سياسي هدفنا العمل لمصلحة البلد وليس لمصلحة خاصة".

أما إذا كان هناك تغيير في المدى المنظور فرأى الترك أنه "لا يوجد تغيير وليد اللحظة بل يكون تراكمياً، مثلاً نحن كحركة لم ندع إلى اللقاء مع الوزير فتفت وكذلك مع الرئيس السنيورة، وكأننا لسنا شباباً؟ وهكذا مر اليوم العالمي للشباب من دون حركة الشعب".

وحول مشاركة الحركة في نشاطات الحملة يقول: "نحن مستعدون للمشاركة في كل النشاطات، ولكن بالنسبة للأحزاب الأخرى ف لديهم أغلبية نيابية داخل المجلس، ويمكنهم بشطبة قلم تمرير القانون وتحقيق المطلب، أما نحن فليس لدينا أي نائب في البرلمان، فإن كانت السلطة بأيديهم وهم عاجزون فأني كذبة هذه؟" كما تساءل الترك.

سواء أكان التعديل الدستوري سيتم خلال فترة المجلس الحالي وسيخفض سن الاقتراع إلى 18 عاماً، وبالتالي سيكون بإمكان عشرات الآلاف من الشباب ممارسة حياتهم السياسية وحقهم في الاقتراع، أم لا. فإن هناك من ناضل منذ العام 1999 وحتى اليوم ليصل إلى حق طبيعي ضمن الأطر الديمقراطية، في حين أن هذه الشريحة الواسعة من الشعب اللبناني ظلت مصادرة الإرادة، رهينة الحسابات الطائفية والمناطقية الضيقة، فلا نملك، والحال كذلك إلا أن نردد ما رده الفنان خالد الهبر في أغنيته التي شارك فيها شباب الحملة: "نحن اللي أجيالنا بتحمي الحدود... نحن اللي بأعمارنا عسكر جنود... بالحرب نسينا الطفولة ولا عرفنا شو الولدني ... ليش ما فينا نكتب وطن بعمر 18 سنة؟".

في مجتمعنا، يتعرض المعوقون بشكل مستمر للكثير من المشاكل وتصادفهم عقبات عديدة تقف في وجه استمراريتهم وحياتهم. "واو" تعرض في أعدادها لهذه القضايا وتسلط عليها الضوء قدر الإمكان.

شباب معوق بين مطرقة الوضع الاقتصادي وسندان التمييز

حسين مروة



ملاك قبيسي



بلال حامد

المجتمع هو العائق

"الإعاقة بحد ذاتها، أي من ناحية الحركة، لا تؤثر علي كثير، ولكنها تمنعني من إيجاد وظيفة"، فملاك قبيسي، البالغة من العمر 21 عاماً، تعتبر أن المجتمع هو العائق الذي يسبب البطالة التي يعيشها المعوقون وليس الإعاقة ذاتها. تقول ملك "الإعاقة ليست مشكلة ولا يجب السماح لها بأن تتحكم بنا، إنما نحن من يجب أن يتحكم بها". التغيير يبدأ بنظر ملك "بالقضاء على هذه الأفكار غير الإنسانية، وبتغيير نظرة المجتمع للمعوقين".

ملاك، يتيمة الأب والأم، تعاني شلل الأطفال، تستعمل الكرسي المتحرك أثناء

وضع عائلي أقل من الوسط ومنذ زمن لم نشر أشياء جديدة". يجيب بلال سيلا البالغ من العمر 24 سنة عندما سؤله عن مستوى عائلته الاقتصادي.

بلال يعاني من شلل دماغي، ويستخدم عكازين. هو أخ لثلاثة شباب يعيشون مع الأهل في بناء قديم في بربر، ويبلغ أيجار شقتهم ثلاثمائة دولار شهرياً.

يعيش بلال اليوم على نفقة أهله وهو أعزب. يعرف القراءة والكتابة. تعلم في عمر العشرين مهنة "تقشيش الكراسي" ومارسها لمدة سنة، إلا أنه أقنع عنها بسبب مدخولها المتدني وليس بسبب ممانعة الأهل.

"أخاف من الفقر. مدخول أهلي يتدنى مع الوقت، وإن لم أجد عملاً"، فما هو مصيري؟". يتساءل بلال، دون أن يمتلك رؤية واضحة للمستقبل، إلا أن خوفه من البقاء في دوامة البطالة ومن مفاعيلها، يولد لديه إصراراً على إيجاد عمل، وهذا ما يحلم به "حتى أصبح شخصاً منتجاً ومستقلاً في المجتمع" كما قال.

يعيد بلال سبب البطالة المستشرية في واقع المعوقين بشكل عام، إلى المفاهيم الخاطئة المسيطرة على ذهنية المجتمع، التي تعتبر أن قدرات الشخص المعوق محدودة. ويرى أن حل المشكلة يبدأ بالعمل على التوعية لتغيير هذه المفاهيم المغلوطة.



بلال سيلا

غير انه يرفض الاستسلام لليأس متمسكا بالاصرار على البحث عن عمل يرغب به ويعيله. بلال ينتظر توظيفه في مشروع الجسومات الهندسية في اتحاد المقعدين، وهو يرفض أن يتخيل مستقبله بدون عمل. يحلم بأن يكون رب عائلة يعيلها دون أن يحتاج إلى أحد.

بلال سيالا، ملاك قبيسي، بلال حامد.. وغيرهم الالاف من الشباب في مختلف المناطق اللبنانية ممن يبحث عن عمل يخرج به من دائرة البطالة والفقر. الالاف ممن يعيشون داخل دائرة تحكم الدولة في اغلاقها، عبر غياب السياسات التي تتوجه الى التنمية الشاملة، في ظل الاهمال المتماذي وغياب الخدمات وسيطرة المفاهيم الخاطئة.

الكومبيوتر، كما يجيد إدارة الحفلات "dj". بلال عاطل عن العمل، ويتابع اليوم التدريب على العمل في الجسومات الهندسية، في اتحاد المقعدين، مع حافز مالي يبلغ 100 ألف ليرة شهريا، وهي طبعا "لا شيء في روزنامة حاجاته. ويقول أنه لم يحصل على عمل بعد تفتيش مضمّن لم يتوقف يوما.

يعيد بلال عدم حصوله على وظيفة إلى سببين، الأول هو المفاهيم الخاطئة المسيطرة على ذهنية الأفراد في المجتمع والتي تعتبر أن المعوقين غير قادرين على ممارسة الأعمال. أما السبب الثاني فهو "الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها وطننا، والسياسات الاقتصادية التي لا تقوم بتوفير فرص العمل او توفير الحماية للمهمشين والفقراء".

لا يبدو بلال متفائلا بنظرته نحو المستقبل،

تنقلها، غير متزوجة، تعيش مع أختها في الشياح في بناية قديمة، مؤلفة من خمسة طوابق، لا تحتوي على مصعد، وبطبيعة الحال هي مضطرة لإستخدام السلم.

تعيش ملاك على نفقة أختها الكبيرة، وهي أمية لا تعرف القراءة والكتابة، إلا أنها تخضع اليوم لدورة محو أمية، لا تعمل وهي بالأصل لم تتعلم أي مهنة. تقول ملاك في هذا الصدد "يزعجني أنني أعيش على نفقة أختي وأرفض أحيانا الخروج من المنزل حتى لا أكلف أختي".

ملاك لم تتقدم سابقا بطلب و وظيفة، إلا أنها تنتظر أن تنهي دورتها حتى تبدأ بالبحث، "أتمنى عندما أنهي الدورة أن أذهب للتقدم إلى وظيفة وأن ينظروا إلى قدراتي وليس إلى إعاقتي. ارغب أن يكون لي عملي الخاص كي لا أحتاج لأحد، غدا قد تتزوج شقيقتي، من سيعتني بي؟".

غياب الفرص

"لم أكمل تعليمي بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة"، يقول بلال حامد البالغ من العمر 20 سنة. حاول بلال الالتحاق بمدارس خاصة بسبب لغته الانكليزية، إذ أن اللغة الثانية في معظم المدارس الرسمية هي الفرنسية، وأهله لم يعودوا قادرين على تسجيله في المدارس الخاصة، فاضطر بلال إلى ترك المدرسة في الثاني متوسط.

ينتمي بلال إلى عائلة تتألف من 14 فردا ويعاني من شلل الأطفال، يعيش في الزرارية في بناء قديم يحتوي على أدراج كثيرة. يجيد بلال العمل في الجسومات الهندسية والعمل في



إعترف قانون المعوقين ٢٢٠/٢٠٠٠ في المادة ٢٢ من القسم الرابع، بحق الشخص المعوق ببيئة مؤهلة، أي أن من حق كل شخص معوق الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص السليم. من هذا المنطلق يتوجب أن تكون المواصفات الهندسية للأبنية والمنشآت والمرافق العامة والخاصة المعدة للاستعمال العام، مطابقة للمعايير ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون. فمهمة الاحتياجات التي ينص عليها القانون أساسية وضرورية للجميع وليست إضافية، فيحتاجها المسنون في تنقلهم بواسطة جهاز (walker)، والأسمات اللواتي يخرجن مع أولادهن في العربات، كما المعوقون في تنقلاتهم. ولتعريفكم بالأماكن المجهزة لاستقبال المعوقين والتي تؤمن لهم سهولة الحركة في أروقتها، تعرض "واو" في كل عدد بعض هذه الأماكن.

بلديات العاصمة، الشياح والمرج: مجهزة بالمواصفات الهندسية

والتشدد بالالتزام بها، والتي طبقتها شركة "سوليدير". شكل انشاء المصعدين المشكلة الأكبر. أساساً لم يلحظ المبنى موقعا للمصاعد الكهربائية بسبب قدمه. لكل شيء حل عندما يكون القرار معقود. أصبح اختيار المكان المناسب للمصعدين مسألة فنية، وتم الاتفاق على الغاء قسم من محلين موجودين في الطابق الأرضي. دفعت التعويضات دون أي اعتراض عليها وذلك لتحقيق الأهداف المرسومة. المصعدان نفذتا بطريقة تناسب الكراسي المتحركة، إذ أن أبوابهما تفتح جانبياً مع حجرتين واسعتين. من الخارج، الرصيف المحيط بالبلدية ذو منحدر، ولا يوجد أي عائق أمام المدخل الرئيسي، أما تبرز اشكالية عدم وجود مواقف للسيارات. ولكن بناء على اقتراح اتحاد المقعدين اللبنانيين تعهد الدكتور نصر معالجة المشكلة، عبر الطلب من المجلس البلدي بالتنسيق مع قيادة شرطة بيروت بتسهيل وقوف سيارات الاشخاص المعوقين في الشارع لانجاز المعاملات، وذلك عملاً بالمادة 50 من قانون 220 المتعلقة بمخالفات حقوق المواقف الخاصة.

في كل طابق يوجد حمام واسع بشكل كاف بحيث يستطيع الكرسي المتحرك الاستدارة داخله. كل الممرات عريضة والأبواب واسعة كما ان الطاولات مناسبة بارتفاعاتها في المكاتب وقاعات الاجتماع.

أول شارع فوش من جهة ساحة الشهداء، ينتصب مبنى من ثلاث طبقات ذي قشرة صخرية صفراء، انه مبنى بلدية بيروت. بناء رمم حديثاً بعد الحرب، لكنه بالأصل شيد عام 1933 بحسب ما افادنا به احد اعضاء المجلس البلدي الدكتور سامي نصر، رئيس لجنة الاعلام والعلاقات العامة. القصة بدأت حين قام اصحاب المحلات الموجودة في البناء بتقديم الطوابق الثلاث العليا الى البلدية. المبنى فخم لكنه استهلك مع الوقت، واجهت الحرب على ما تبقى منه وحولته الى خراب. في العام 1998، وبعد الانتخابات البلدية، قرر المجلس برئاسة المهندس عبد المنعم العريس إعادة ترميم وتأهيل المبنى المتضرر، لتوحيد دوائر ومصالح البلدية التي كانت موزعة في كافة مناطق بيروت. اهم ما في القرار ان يكون المقر مواكباً للعصر ويحترم حاجات الاشخاص المعوقين، لذلك تم تحديد المعايير الهندسية

من اصل أكثر من ألف بلدية قلما تجد واحدة مجهزة ومعدة بطريقة مناسبة وحتى لائقه لاستقبال كافة المواطنين على مختلف احتياجاتهم. من المحزن، كي لا نقول من الممخزي، انه لم يكن سهلاً علينا ايجاد بلديات مبانيتها مجهزة للتنويه بها. للإنصاف، نقر بوجود مبادرات من بعض البلديات لجهة إضافة التعديلات اللازمة لتحسين شروط مواصفاتها الهندسية.

فادي صايغ

البلدية التي كانت موزعة في كافة مناطق بيروت. اهم ما في القرار ان يكون المقر مواكباً للعصر ويحترم حاجات الاشخاص المعوقين، لذلك تم تحديد المعايير الهندسية





منحدر أمام بلدية المرج في البقاع، وقد التقطت الصورة بعد وقت من كتابة المقال وإنجاز أعمال البناء في البلدية.



منحدر أمام بلدية الشياح

الهندسية على المخططات السابقة وحصل ذلك قبل إقرار القانون 220 في العام ألفين.

أقيم أولاً منحدر على جانب الدرج في المدخل الرئيسي. كما تم ضم مرحاضين الى بعضهما البعض لتمكين الكرسي المتحرك من الدخول اليه، وخصص فقط للأشخاص المعوقين. الممرات عريضة والابواب واسعة. ترمع البلدية الان استكمال ترميم الطابق العلوي، مع مراعاة المعايير الهندسية الحديثة، فالحمامات ستكون مدروسة والمساحة واسعة. كما يتم العمل على اصلاح المصعد الذي تم ترك فراغ له حين تشييد المبنى، مع الاهتمام باتساع الكابينة لدخول الكراسي المتحركة.

يجب التنويه أن البلدية أخذت بملاحظات تطال المنحدر وصعوبته، فقررت اطالته بعض الامتار لتخفيف الانحدار، غير أبهة بالكلفة لأن راحة الانسان هي الاساس. كما انها قامت مؤخراً بتوظيف شخص ثان لديه شلل أطفال، في اطار السياسة التي تتبعها بدمج المعوقين في المجتمع.

بلدية المرج

في لقاء مع رئيس بلدية المرج في البقاع كمال علي حرب، أفادنا أنه في العام 1980 قرر المجلس البلدي السابق بناء جامع على ارض تملكها البلدية واستخدام الطابق الارضي بمساحة 150 متر مربع كمقر لها. أنجز العمل في العام 1998، وكانت المكاتب مكونة من ثلاث غرف ومطبخ وحمام.

بسبب توسع أعمال البلدية وتقديم خدمات الى 15000 مواطن، قرر المجلس الحالي في بداية الصيف الفائت استكمال تأهيل ما تبقى من الطابق الأرضي، من توسيع للمكاتب وزيادة عددها مع اعتماد معايير هندسية تساعد على وصول كل الاشخاص



فادي صايغ في لقاء مع د. سامي نصر (بلدية بيروت)

بلدية بيروت نموذجية بتجهيز مبناها ويمكن لكافة المواطنين، ومن بينهم الاشخاص المعوقون الوصول اليها والاستفادة من خدماتها. عدا طبعاً ان يكونوا موظفين فيها، والسبب يعود لقرار مجلس الوزراء بوقف التوظيف.

بلدية الشياح

يقع مبنى بلدية الشياح المؤلف من طابقين اثنين قرب تقاطع مار نخايل. يلحق به ايضاً مرآب ومستودع غير ظاهرين للعيان من ناحية الطريق العام. المبنى قديم التشييد ولما يتم استكمال انجازه بعد بسبب الحرب، كما صرح أمين السر في البلدية جورج نعوم. بعد انتخابات العام 1998 قرر المجلس برئاسة إدمون غاريوس ترميم طابق واحد لاستيعاب العمل. تم إعادة تجهيز المبنى بعد قرار البلدية توظيف أشخاص جدد بينهم شاب مقعد، وذلك بعد استشارة اختصاصيين، فطلبت البلدية إضافة بعض التعديلات



مدخل بلدية بيروت، تسهيل الدخول لكل الناس



المصاعد في بلدية بيروت، هل تتسع ..

الى المكان، كما سبق ونفذ ذلك في الحديقة العامة. بداية التأهيل ستكون مع تبليط الساحة الأمامية بدل الاسمنت المتعرج لتسهيل حركة التنقل والاهم انه سوف يتم بناء منحدر بطول خمسة امتار بالمحدار قانوني مقداره سبعة في المئة لمعالجة مشكلة درجتين ترتفعان نحو ثلاثين سنتمتراً. هذا المنحدر سيتيح لجميع قاصدي المبنى البلدي الوصول بسهولة بدون تمييز لقدرتهم الحركية، كما يساعد العمال لنقل الاغراض أيضاً. سيتم كذلك إزالة كل العتبات من الأبواب الخارجية والداخلية وتوسيعها. الجزء الاصعب في العملية يتعلق باقامة التعديلات في الحمام ليصبح متوافقاً مع المعايير وبدون المس بالاساسات. الحل تم بسهولة بعد تعاون مهندس البلدية والاستشاري الفني من اتحاد المقعدين، واقتضى بتغيير مكان المراض والمغسلة وإزالة المصطبة. وعند تبديل بلاط الجدران سيتم التخفيف قليلاً من سماكة الحجارة لإعطاء بعض المساحة الاضافية.

تناول القانون 220 وفي القسم الرابع موضوع الحقوق في بيئة مؤهلة، وكذلك فصل بين تأهيل الابنية القديمة والحديثة. من خلال الوقائع التي شهدناها عبر الاطلاع مع معالجة مباني البلديات الثلاث، تتضح إمكانية تأهيل الأبنية القديمة بسهولة، فلا مجال لما يلجأ إليه كثيرون من تملص من التحسين الحضاري بالنظر الى المادة 38 التي تحدثت عن إعفاءات استثنائية من موجب التأهيل. يظهر هنا ايضاً اهمية التعاون بين كافة الاطراف المعنية للتوصل إلى حلول مناسبة لتنمية مجتمعتنا وجعله مكاناً رحباً لكل الناس.



إنه في الداخل ..



والحمامات أيضاً ..

كرمت جمعيتا "اتحاد المقعدين اللبنانيين" و"الشبيبة للمكفوفين" وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والاصدقاء، أفراداً ومؤسسات، ساهموا في انجاح حملة "حقي" وإبراز قضايا ذوي الحاجات الخاصة، وذلك في احتفال اقيم في دار نقابة الصحافة، أعلنت خلاله نتائج وتوصيات الحملة خلال مواكبتها الانتخابات النيابية الاخيرة في لبنان.

حملة «حقي» تكرم الاعلاميين والمؤسسات والاصدقاء المشاركين

أن الآوان كي لا تعود الاعاقة مبرراً للحرمان من الحقوق



اثناء التكريم

شارك في حفل التكريم نقيب الصحافة محمد البعلبكي، رئيسة «اتحاد المقعدين» سيلفانا اللقيس، رئيس «جمعية الشبيبة للمكفوفين» عامر مكارم، مدير حملة «حقي» الدكتور نزار ابراهيم، ممثلو الجمعيات وهيئات المجتمع المدني وممثلو المؤسسات الاعلامية.

كلمة الاتحاد

كما ألقى اللقيس كلمة أكدت فيها "أن الحملة رمت الى تفعيل مشاركة المعوقين في الانتخابات العامة، وهي اذ تحتّم محطة لتتعلق نحو محطة جديدة وهي لن تتوقف قبل ان تزيل هذا التمييز بعد ان

الانتخابات". وأبدى البعلبكي استنكاره للنهج المتبع في الدولة، منتقداً عدم تطبيق حقوق المعوقين والقانون 2000/220، وتسائل "لماذا سن القوانين إذا لم يعمد الى تطبيقها؟" مضيفاً "أن الآوان كي لا تعود الاعاقة مبرراً لحرمان المعوق من حقوقه الاساسية".

بداية ألقى النقيب البعلبكي كلمة ثمن فيها ما قامت به الحملة، مؤكداً "أنه لا يمكن التمييز في المجتمع اللبناني الواحد بين مقعدين ومكفوفين وغير مقعدين ومكفوفين، فالقعدون والمكفوفون لهم الحق نفسه كغيرهم في الشأن العام وهذا ما قصدت إليه حملة «حقي» حين واكبت



جانب من الحضور

تستأصل سياسة العزل والتهميش الضاربة في حية ومصير المعوقين". وقالت: "من هنا اردنا ان نعبر من خلال تكریمنا للاعلامیین عن تمسكنا بالموقف الحر والعادل، ولنعلن معا عن عزمنا في المضي نحو بناء مجتمع من وللجميع".

ودعت اللقيس مجلس النواب الى "اطلاق ورشة عمل مفتوحة تضم لجانا من المجلس ومن الجمعيات والخبراء والوزارات ومؤسسات تهدف لارساء معايير تكرس الحقوق والتنمية الداجمة، وان يعمل خلال ولايته على استكمال مايلزم من قوانين وآليات عمل لتطبيق قانون 220 لحقوق المعوقين الذي اقر في العام 2000 ولم يطبق بعد".

ورأت "ان آليات سياسة العزل والفصل عن التنمية متأصلة في لبنان، ولا يمكن معالجتها الا من خلال التبنى الاستراتيجي لسياسة الدمج والمشاركة في كل المستويات، فالعاقة جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان وهي تندرج في اطار التنوع وعليه يجب اشراكنا في وضع قانون الانتخابات الجديد المفترض انه احد ابرز مهام الحكومة العتيلة.

منسق الحملة

من جهته عرض الدكتور ابراهيم لنتائج وتوصيات الحملة لناحية ما أمنته للأشخاص المعوقين، مشيراً الى تعاون الاعلام في تغطية الحملة وفي اعتماد المعايير الداجمة التي وضعت في دليل تم توزيعه على هامش الانتخابات.

وتحدث ابراهيم عن "وسائل مساعدة المعوقين والتي تحتاج الى قانون ينظم العملية الانتخابية بشكل أفضل"، مؤكداً على قيام الحملة بكتابة بنود قانون سوف ترفع في الوقت المناسب الى وزارة الداخلية لتبنيها ودمجها ضمن قانون الانتخابات العامة.

الطرق، ومنظمة "ايفس" الداعمة.

المكرمون

اختتم الحفل بتسليم دروع التكریم من حملة "حقني" للاعلامیین المكرمین وهم كل من نقيب الصحافة محمد البعلبكي، هدى زبيب عن الوكالة الوطنية للاعلام، زكية النكد رحمة عن جريدة "النهار"، د. زهير هوارى عن جريدة "السفير"، سلام ناصر الدين عن جريدة "اللواء"، تغريد عبد الله عن جريدة "المستقبل"، جورج حوراني عن جريدة "صدى البلد"، جيسي شاهين عن جريدة "الدائلي ستار"، سوزان بعقليني جريدة عن "لوريان لو جور"، عبير بسام عن مجلة "شؤون جنوبية"، محمد خواجه عن "وكالة اخبار اليوم"، واصف عواضة عن "تلفزيون لبنان"، بسام ابو زيد عن تلفزيون "المؤسسة اللبنانية للارسال" LBC، مهى درويش عن تلفزيون NBN، لما قاسم عن NTV، نوال عبود عن إذاعة "صوت لبنان"، كما تسلم عدد من المصورين الدروع نيابة عن زملائهم في صحيفتي "الديار" و"المستقبل" وتلفزيوني "المنار" "التيلي لومير".

الشبيبة للمكفوفين

ووجه مكارم تحية وتقدير الى جميع الاطراف الذين ساهموا في انجاح الحملة، معتبراً ان "انجاح الحملة يرسخ ثقتنا بالشراكة بين هيئات المجتمع ومؤسساته وافراده في كل القضايا المجتمعية". وتوجه الى ممثلي وسائل الاعلام بالقول: "إنكم بالكلمة والصوت والصورة أعطيتم قضيتنا بعداً، وأملنا جرعة وحقوقنا تربة، معكم اصبحت صورة المعوقين اوضح، والنظرة لهم اقل سلبية والعواطف المجردة تعاطفا هادفاً، والاعتراف بحقوقهم ممكناً، والعمل بالنوايا عملاً اجرائياً. معكم، بدأ التغيير ملموساً ولا شك انه قادم ولكم نوجه اليوم تحية تقدير".

كما وجه تحية تقدير لبعض جمعيات المجتمع الوطني التي ساهمت في هذه الحملة، وللمتطوعين الافراد الذين انتشروا لتسهيل مشاركة المعوقين في الانتخابات، ولتحالف الجمعيات التي كانت تراقب الانتخابات التي ادرجت مشاركة المعوقين من ضمن ما تراقبه. وحيا شركة الاعلانات التي ساهمت بايصال الرسالة عبر لوحات



ينظم اتحاد المقعدين اللبنانيين النشاطات المتنوعة في فروعها كافة بشكل مستمر. وهذه النشاطات تأتي في إطار خطته العامة والمهادفة إلى المحافظة على الحيوية في العمل وإشراك أعضائه القدامى والجدد من المقعدين والملتطوعين والأصدقاء في الأنشطة والبرامج، من ضمن خطة استقطاب للأعضاء وخاصة إشراكهم في الحملة الحقوقية من أجل تطبيق حقوق المعوقين في لبنان التي أطلقها الاتحاد عام ٢٠٠٠ والتي مازالت مستمرة حتى اليوم. وقد شهد العاملان الماضيان مجموعة من النشاطات لتحقيق هذه الأهداف.

جائزة لذو الفقار عبد الله

مؤتمر التربية

بدعوة من مؤسسات أمل التربية، شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في المؤتمر التربوي الثاني، تحت عنوان "المدرسة والمجتمع نحو علاقة أفضل-2" في 21 تموز 2005، في قصر الأونيسكو في بيروت. وكان المؤتمر قد عقد بمشاركة المؤسسات التربوية العاملة في لبنان في القطاعين العام والخاص وفي كافة المراحل التعليمية.

تسلم ذو الفقار عبد الله، رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين سابقاً وسائق سيارة أجرة حالياً، جائزة باسم James Veil، تقدم لافضل قصة لشخص مبصر يتعاون مع مكفوفين خلق تأثيراً في حياتهم. تنظم الجائزة مجلة Zigler الأميركية، التي تصدر بأحرف برايل "Braille" وعلى كاسيت ولى صفحة الانترنت.

عبد الله، المصاب بشلل الاطفال، يعمل على مساعدة الشباب الكفيفات عبر نقلهن الى اعمالهن في سيارته "التاكسي" الحمراء.

ورشة العمل الاقليمية للانتخابات

نظم اتحاد المقعدين اللبنانيين، بالتعاون مع جمعية الشبيبة للمكفوفين، ورشة العمل الاقليمية للانتخابات، والتي جرت في تموز الماضي في فندق رويال غاردن في بيروت.

شارك في المؤتمر الى جانب لبنان ثلاث دول عربية هي الاردن، اليمن ومصر، وحضر الورشة ممثلو اتحاد المقعدين وجمعية الشبيبة، الذين عملوا على تنظيم وانجاز حملة "حقني"، كما حضرت الجمعيات المعنية بالمعوقين من الدول العربية

المشاركة، الى جانب ممثلين عن الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات وعد من الصحفيين.

تضمنت الورشة عرضاً للتجربة اللبنانية الاخيرة في حملة "حقني" التي قدمت لذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان حق المشاركة في الانتخابات النيابية للعام 2005. وهدف المؤتمر الى تبادل الخبرات بين الدول العربية والاستفادة من التجربة اللبنانية للتمكن من انجاز حملات مشابهة في الدول المشاركة.

عرض الاتحاد في اليوم الاول لورشة العمل تجربته لحملة حقني على مختلف الصعد، كما تم عرض كيفية التنسيق بين المعوقين والاعلام، بحيث تبني الاعلام هدف الحملة وعمل على دعمها، وجرى عرض شرح كامل عن المشاريع ومنهجية العمل، بشكل يساعد الدول

ورشة عمل مجتمع المعلومات

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في "الاجتماع الاقليمي التحضيري" الثاني لمنظمات المجتمع المدني، الذي اقيم في تموز في بيروت، وذلك في اطار التحضيرات للمرحلة الثانية للقمة العالمية للمعلومات التي تعقد في جنيف.

شارك في المؤتمر عشر دول عربية من بينها لبنان، الى جانب المنظمات والشبكات الفاعلة في قطاعات متعددة. تناولت ورشة العمل قضايا متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والمعرفة وعلاقتها بالتنمية وحقوق الانسان.

مؤتمر صحافي لنظمة العمل الدولية

تسلم اتحاد المقعدين اللبنانيين نسخة عن التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية، وذلك خلال مشاركته في المؤتمر الصحافي الذي اقامته المنظمة في 26 أيار في نقابة الصحافة في اطار الاعلان عن التقرير ونشره والتعريف به.



ندوة التنوع في العمل في البقاع



العربية للاستفادة من التجربة والانطلاق في مشاريعها الخاصة. وقدمت الجمعية اللبنانية لمراقبة الانتخابات لجنة عن تدريب المراقبين وتعريفهم على المعايير الضرورية لتأمين مشاركة المعوقين في الانتخابات، كما تحدث الصحفيين عن كيفية تعامل الاعلام مع الحملة ونشاطاتها.

وتخلل اليوم الثاني جلسات للدول العربية لوضع خطط عمل لبدأ مشاريع لدعم المعوقين لممارسة حقهم في الانتخابات، كما تم الاتفاق على استمرار التواصل والدخول في تشبيك بين الجمعيات المشاركة بهدف تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول الاخرى.

اعتصام لمناهضة الفقر

شارك عدد من الاشخاص من اتحاد المقعدين في اعتصام اليوم العالمي لمناهضة الفقر في سلحة الشهداء في تموز الماضي.

دورات

في اطار دورات الكمبيوتر التي ينظمها الاتحاد للاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، نظم مكتب الاتحاد في بيروت دورتين بلغ عدد المستفيدين منها 12 شخصا. اما فيما يتعلق بدورات نحو الامية، فقد نظم مكتب بيروت دورتين لتعليم اللغة العربية والحساب، بلغ عدد المستفيدين منها ستة اشخاص، اما في البقاع فقد بلغ عدد المستفيدين من دورة نحو الامية التي نظمها مكتب بر الياس 26 شخصا.

كما نظم مكتب البقاع 4 دورات تدريب لكتابة السيرة الذاتية للاشخاص المعوقين، ووصل عدد المستفيدين من الدورات الى 48 شخصا.

ورشة العمل الاقليمية للانتخابات

ندوة حول التعامل مع الجمعيات

شارك الاتحاد في الندوة المالية التي نظمها المعهد المالي في وزارة المالية، حول كيفية التعامل مع الجمعيات، تمثل الاتحاد بكل من حسن مروة و حسام الدنف، في 14 ايلول 2005.

مؤتمر مكافحة الفقر

شارك الاتحاد في مؤتمر لمكافحة الفقر في أوتيل كراون بلازا. تناول المؤتمر كيفية التنسيق بين الجمعيات لمكافحة الفقر.

مشاركات بر الياس

- احتفل مكتب اتحاد المقعدين اللبنانيين في بر الياس في البقاع بتخريج دفعة من المشاركين في دورات الكمبيوتر الخاصة للمعوقين بلغ عددها 28 شخصا، برعاية مؤسسات سارادار، وذلك في اب الفائت في نادي ناصر - بر الياس.
- تسلمت مديرة مكتب الاتحاد في بر الياس رسمية الهندي درعا تقديرية لمناسبة تكريم المرأة العاملة في البقاع، من قبل مؤسسة خريجي الحريري للرابطة النسائية، وذلك خلال احتفال اقيم في ايار في فندق مسابكي في البقاع.

عرض فيلم "صوتنا" في الشارقة

بدعوة من مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، ومجلة "المنال"، أقيم ملتقى للسينما والإعاقة في إمارة الشارقة في الإمارات العربية المتحدة، في الفترة بين 22 و24 أيار. شارك في الملتقى 3 أشخاص من مجموعة "صوتنا" من شبكة الدمج اللبنانية. وتم عرض فيلم "صوتنا" ومناقشته خلال الملتقى للتعبير عن فكرة الدمج في المجتمع. ويهدف الفيلم للتأكيد على قدرات المعوقين في الخلق والإبداع. فيلم "صوتنا" كان فرصة لمجموعة من الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الشباب، في استثمار وسائل الاعلام البصرية بشكل إيجابي للتعبير عن آرائهم، ليتمكنوا من نقل قدراتهم وأفكارهم وتوعية الرأي العام من خلالها. بالتالي، شكل الفيلم فرصة لهم ليتلوا قصة على طريقتهم. وقد وزعت، في ختام الملتقى، شهادات تقدير لكل الأفلام المشاركة.



ورشة عمل المغرب

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في "اللقاء الإستشاري للدول العربية حول مشروع الإتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص المعوقين وكرامتهم" الذي أقيم في الدار البيضاء في المغرب في الفترة بين 15 و 17 تموز 2005.

وكان اللقاء قد أقيم بدعوة من قسم السياسة الاجتماعية والتنمية في الأمم المتحدة، وكتابة الدول المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين بالمغرب، وبدعم من الحكومة الإيطالية. وقد حضر اللقاء خمس عشرة دولة عربية والمقرر المعني بالإعاقة في الأمم المتحدة. وهدف اللقاء إلى التباحث في مضمون الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر إقليمية وتحديد الأولويات. ودعا اللقاء الدول العربية للمساهمة في صياغة ومناقشة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما دعا الأمم المتحدة لعقد شراكات بين وكالاتها المتخصصة المعنية والدول الأعضاء. وأكد ضرورة تضمين الاتفاقية بنداً خاصاً يشمل نظاماً للرصد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وبنداً خاصاً للمرأة المعاقة، وآخر يتعلق بالطفل المعاق. وأكد المشاركون ضرورة تبني الأمم المتحدة للعقد العربي للإعاقة والإسراع في تنفيذه.



المتدربين العرب في ورشة العمل في الأردن

ورشة عمل الأردن

تحت عنوان "تدريب مدربين في حقوق الإعاقة"، شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في ورشة العمل التي أقيمت في العاصمة الأردنية عمان، وذلك في الفترة بين 17 و 25 نيسان 2005. حضرت الورشة 11 دولة عربية، بينها لبنان، إلى جانب "شبكة الناجين من الألغام"، "المعهد العربي لحقوق الإنسان" و"مركز العالم العربي لتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان".

دارت ورشة العمل بشكل أساسي حول الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تحفيز المنظمات غير الحكومية، للعمل على الإتفاقية والإجماع السادس للجنة المختصة. كما هدفت الورشة إلى خلق عدد من المدربين في مجالي حقوق الإنسان

بشكل عام، وحقوق الإعاقة بشكل خاص، وخلق حركة مناصرة إقليمية في مجال حقوق الإعاقة.

وتضمنت ورشة العمل 6 وحدات علجت مواضيع مختلفة متعلقة بتشريعات الإعاقة العربية والدولية، وبهيات ومعااهدات حقوق الإنسان وعلاقتها بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. كما قدمت الطريقة الواجب إتباعها لصياغة مسودة الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع البنود الجوهرية الواجب تضمينها. واقتُرحت الورشة استراتيجية لعملية المناصرة والحوار المستمر محلياً ودولياً.

ورشة عمل سوريا

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في ورشة العمل التدريبية شبه الإقليمية حول "تفعيل دور مكاتب الاستخدام في تشغيل الأشخاص المعوقين"، التي أقيمت في سوريا، بمشاركة عدد من الدول العربية، منها الأردن، الامارات، لبنان وسوريا، إلى جانب المستشار الاقليمي للتأهيل المهني في منظمة العمل الدولية. تناولت اعمال الورشة مواضيع متعددة تتعلق بأهمية توظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تم عرض تجارب ناجحة في تشغيل الأشخاص المعوقين في لبنان والامارات، إلى جانب عروض قطرية حول سياسات وواقع تشغيل المعوقين في بعض الدول العربية.

وعمل المجتمعون على وضع سبل للتعاون مع اصحاب العمل، وبناء شبكة لتعزيز تغيل المعوقين وخدمات المتابعة. وقدمت رئيسة الاتحاد سيلفانا اللقيس عرضاً تضمن استراتيجيات تطبيق الدمج في الاستخدام، بحيث تناولت تجارب ناجحة، استفادت من قدرات وطاقات ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل.

ورشة عمل مصر

شارك اتحاد المقعدين اللبنانيين في ورشة عمل عن "التسويق الاجتماعي وكيفية جلب الدعم المالي" بتنسيق من الإغاثة المسيحية والهيئة القبطية في مصر. وقد حضر ورشة العمل دول عربية مختلفة من بينها لبنان، وتمثلت مشاركة اتحاد المقعدين اللبنانيين بنائب رئيسه حسن مروة، وذلك لمدة أسبوع في القاهرة في الفترة بين 29 تموز و 6 آب 2005.

ورشة العمل هذه هي الثانية في سلسلة ورش العمل المنظمة في هذا الاطار. وقد تم الاتفاق في نهاية ورشة العمل على أن تضع كل جمعية من الجمعيات المشاركة مسودة خطة حول كيفية التسويق الاجتماعي، أي التسويق للجمعية، ولمشاريعها. وتم الاتفاق على أن تجري ورشة عمل ثالثة بعد ثلاثة أشهر، تعرض الجمعيات المشاركة من خلالها خططها التي وضعتها، ويتم بذلك تبادل الخبرات والمساعدة لوضع خطط فعلية ناجحة حول موضوع التسويق الاجتماعي.

"المهنة اذا لم تعطها من قلبك لا تعطك"

حسان رعد... "سكافي" الحي المحافظ على التراث



حسان رعد يمارس عمله

في البداية، خاف من وضع المسامير في فمه لئلا يبتلعها. وأكثر من مرة عرف الشاكوش طريقه الى أصابعه.. مع الأيام تمرس وطور مهاراته فأصبح محترفاً في مهنته. لولاه ومع القلائل من أمثاله لاخدت حرفة السكاكين من تراثنا الشعبي.

فادي صايغ

خيمة صغيرة لا تتجاوز مساحتها المترين مربعين. سقفها خليط من الخشب والحديد والقماش وبدون أي جدار. تحتها يجلس حسان على كرسي خشبي خلف طاولته لاستقبال زبائنه في شارع ضيق من أحياء منطقة الغبيري، إحدى ضواحي بيروت.

في هذا الكوخ الصغير كما يحب حسان ان يدعوه، توجد كامل علة السكافة التقليدية: السدان، الشاكوش، الكماشة، المبرد، السكين، اللاصق، علب البويا وأيضاً المسامير. تزين الحائط خلفه صور لاعبي كرة قدم وعلم فريقه المفضل "النجمة".

حسان رعد شاب في عقده الرابع. ترعرع ونشأ وسط أحياء منطقتي الشياح والغبيري. هو آخر العنقود في عائلة ابیه، معلم الدهان والطرش. العائلة المتواضعة مؤلفة من ستة أولاد. كسائر الصبية في الحي، بقي يلعب معهم حتى سن الرابعة حين أصابه شلل الأطفال في الساق اليسرى، فانصبَّ اهتمام الأسرة على تأهيله وبدأت مسيرة التنقل والعذاب من مستشفى الى آخر لصنع جهاز للرجل المصابة. كان نصيبه من التعليم صفى الحضانة الأولى والثانية في المدرسة التي تركها بسبب الحرب بينما استمر أخوته فيها.

"احترق وجهي وبدي اليمنى حين كنت صغيراً"، يخبر حسان "كنت جائعاً وحاولت الوصول الى الطنجرة فانسكب الماء الساخن علي". كان ما أصابه لا يكفيه، فصلمته كذلك سيارة، وتوقفت قدمه المصابة عن الحركة، لكن بعد عملية ناجحة استعادها، وبفيض بتقديره لذاك الطبيب الذي أنقذه. يتشاءم الكثيرون من رقم 13، لكن بالنسبة لحسان كان الرقم فال خير، لانه بهذا العمر بدأ مشواره مع مهنة السكافة، بعد ان ابلغهم زائر عن حاجة احد السكاكين الى مساعد.

"في بداية تعلمت ببطء". يتذكر حسان ويبتسم "آخ.. كم من مرة عرف الشاكوش طريقه الى أصابعي. كنت اخاف من وضع المسامير في فمي لئلا ابتلعها، لكن بعد مرور سنتين أصبحت معلماً وعرفت كل أسرار المهنة".

سيرا على الإقدام يذهب الى الحل غير البعيد عن المنزل في

الشياح، وبقي على هذه الحال الى ان هاجر رب عمله الى المانيا فانتقل للعمل مع قريبه. في التاسعة عشرة استقل حسان وأسس عمله الخاص، فحصل على إذن من البلدية وبنى كوخه الصغير. "عندما تركزت هنا بدأ الزبائن بالتعرف علي، وأصبحوا يزدادون يوماً بعد يوم". يتوقف قليلاً عن الحديث ليستمع الى موجز إخباري من راديو صغير معلق في السقف فوق رأسه، ثم يكمل قصته. "لساني طيب مع الناس والسعر رمزي. المدخول قليل لكن الحال مستورة". لا تمر دقائق الا ويتوقف زبائن لسؤاله عن أحذية لهم اذا انتهت، وعن أخرى يريدون إصلاحها، كما مرّ احد الشباب وطلب منه ان يغلف له حجاباً بالجلد. "أتعامل مع حسان لانه بارع وليس من باب الشفقة". يقول زبون يرافقه أولاد أخته، ويضيف "لا اقصد احداً غيره مع انه يوجد سكاكين آخر اقرب الى منزلي". اما الصبية ربهام فأفادت عن تعاملها مع المعلم حسان لانه شاطر وسريع وطيوب وشعاره الزبون دائماً على حق. اما صديقه حسين قصياني فأشاد بأخلاق حسان الرفيعة وكيف يكرم الزبائن بالشاي او القهوة الجاهزة دوماً قرب، ويطلق على حسان لقب المختار.

في الوقت الحاضر، لم يعد حسان يضع المسامير في فمه كالآخرين ليس خوفاً من البلع، بل لانه لم يعد يملك سوى نصف أسنانه التي يعالجها حالياً. أمنيته ان يكون له متجره الخاص وليس البقاء تحت هذا الكوخ، مع انه لا يستحي منه بل يفتخر به، لكن للتغيير فقط بهدف اتقاء المطر والعواصف.

شعاره "المهنة اذا لم تعطها من قلبك لا تعطيك". ويختتم حسان "أحاول دائماً ان أكون الأفضل في مهنتي".



سباحة

"UREKA UREKA"، أي وجدتها وجدتها. بهذه الكلمات صرخ ارخميدس عندما اكتشف نظرية قوة الرفع في الماء بينما كان في مغطسه. لكن غاب عن باله ان للماء منافع اكثر بكثير من رفع السفن. امياه مفيدة للانسان في مجالات عديدة، وقد احسن الاستفادة منها وخاصة عبر ممارسة السباحة.

فنيات في المسبح الأولمبي يتمايلن سوية مثل حوريات البحر ياقاع متناغم وبنفس الحركات، ويرسمن اجمل اللوحات باجسادهن، مشهد رائع يثير الإعجاب والتقدير. من يسبحن قبل احترافهن رياضة السباحة المتناغمة "SYNCHRONISE"، لأن هذه السباحة تتطلب مرونة ولياقة بدنية ونفسا طويلا.

السباحة عرفها البشر قديما منذ سكنوا قرب البحار. مع تقدم العلم والطب اكتشف الانسان حسنات ممارسة السباحة وفوائدها الصحية والعلاجية. فضغط الماء حول كامل الجسم يوازي الف جلسة تدليك، كما ان السباحة تتطلب تحريك معظم العضلات فتقوى وتنمو، لذلك تعتبر رياضة كاملة.

فادي صايغ



أحد المشاركين

عندما انطلقت الألعاب الأولمبية أيام اليونان القديمة، دخلت السباحة وتحولت الى رياضة يتبارز فيها السباحون. في الألعاب الحديثة تقام كل الرياضات المائية في مسبح طوله 52 مترا، ويتسع لثمانى مسالك مع اعتماد اربع حركات:

السباحة الحرة، وهي الاسرع، تتم بتحريك الساعدين بالتتابع والصدر باتجاه الماء، مسافاتهما 50 و 100 و 200 و 400 متر و 800 للنساء و 1500 للرجال. باقي الحركات كل مسافاتهما فقط 100 و 200.

سباحة الظهر وهي مشابهة للسباحة الحرة لكن مع فارق ان الظهر نحو الماء. ينطلق السباح من داخل المسبح ممسكا بالجدار.

حركة الفراشة وتتم بتحريك الساعدين دائريا معا، فيرتفع الصدر فوق الماء ويهبط مع كل ضربة مثل حركة الدلفين. اما حركة الصدر فتشبه وضعية الضفدعة، وتحرك اليدان جانبا امام الوجه بتناغم مع القدمين.

هناك ايضا سباق 200 و 400 متر متنوع. فالسباح يجتاز ربع المسافة بلحلى الحركات، يبدأ بالفراشة فالظهر ثم الصدر

ويسمح بدفعها امام الوجه اثناء السباحة. المسلة 4 جولات من 7 دقائق، ويتوقف اللعب عند كل صافرة للحكم. لعبة جميلة وتتطلب جهد كبيرا لذلك فاللاعبون هم اولا سباحون من الطراز الاول.

رياضة الغطس تحبس الانفاس. فيها القفز من ارتفاع 3 امتار عن اللوح المرن و 10 امتار عن المنصة الثابتة. كما فيها القفز المزدوج المتناغم عن نفس الارتفاعين. يعطي النقاط 7 حكام حسب صعوبة الغطس وسلاسة الولوج في الماء.

وينهي بالحرة. اما سباقات البذل وهي للفرق مسافات 4 X 100 متر و 4 X 200 متر للحرة، و 4 X 100 متر حركات متنوعة. يتكون كل فريق من 4 سباحين ويبدلون عندما تلامس اصابع السباح جدار المسبح. من الألعاب المائية ايضا لعبة كرة الماء. وهي تشبه لعبة كرة اليد لكن في المسبح. كل فريق مؤلف من 7 لاعبين بينهم حارس مرمى وستة آخرين للبذل. يرتدي اللاعبون قلنسوة ملونة للتمييز بينهم. يمنع تغطيس الطابة تحت الماء او مسكها بكلا اليدين،



إحدى المشاركات

100 م لسباحات البدل في فئتي الحرة والمتنوعة.

يسمح للسباحين الذي لا يقدرّون على القفز من المنصة أن يبدأوا سباقهم مباشرة من المسبح. كما يسمح لهم أيضاً بالاستعانة بمساعد لكي يبقى أرجلهم ملتصقة بالجدار إلى حين إطلاق صافرة البداية، شرط عدم إعطائهم أي دفعة لحظة الانطلاق.

بما أن كل هذه الرياضات تمارس غالباً في الصيف الحار، فيستحسن اتخاذ الحماية والوقاية من ضربة الشمس والحروق. من المهم كذلك تحاشي الغطسات المتهورة تلافياً لخطر كسر العنق أو الإصابة.

السباحة مع الأشخاص المعوقين ابتدأت كنشاط علاجي وترفيهي، ثم تحوّلت إلى رياضة يتنافس خلالها فيها الرياضيون المعوقون رجالاً ونساء.

السباحون مع الإعاقة البصرية يتبارون ارتباطاً مع درجة الابصار لديهم ضمن ثلاثة مستويات في المسافات التالية: 50، 100 و 400 م للسباحة الحرة، 100 م في الفراشة والظهر والصدر، 200 م للسباحة المتنوعة، 4 x 100 م سباحة حرة مع بدل 4 x 100 م للمتنوعة مع بدل. يسمح للسباح أو السباحة مع كف بصر كامل بمساعد للتنبيه عند وصوله إلى حافة المسبح، وذلك لاتمام الاستدارة أو انتهاء السباق.

السباحون مع الإعاقة الجسدية تتوزع درجاتهم ارتباطاً مع عوامل مختلفة، مثل نوع الإعاقة، الشلل والبر، أو قوة العضلات أو طول الأطراف. هناك 10 مستويات للسباحة الحرة والظهر والفراشة، 8 مستويات للصدر و 8 مستويات للمتنوعة.

تجدر الإشارة أنه يمكن لنفس السباح أن يحمل تصنيفين مختلفين في نوعين من أنواع السباحة. تتعدد المسافات المعتمدة: 50، 100، 200 و 400 م للسباحة حرة، 50 و 100 م للفراشة والظهر والصدر، 150 و 200 م للسباحة المتنوعة، وأخيراً 4 x 50 و 4 x 100 م.

هليري تكسر رقماً عالمياً

امرأة بريطانية، بإمكانها فقط تحريك رأسها عينيها وفمها، كانت تهدف إلى قطع القناة الإنكليزية، وبالتالي إلى كسر الرقم العالمي لأطول رحلة إبحار إنسيابي. هليري لستر، 33 عاماً، ذات شلل رباعي. انطلقت من دوفر جنوب شرق انكلترا في 23 آب في الساعة الثامنة والنصف صبحاً باتجاه الميناء الفرنسي كارويس. تأمل لستر أن تكون أول شخص من ذوي الإحتياجات الخاصة يقطع خط الملاحة ذاك.

"أشعر بغرابة وأنا في المركب" تقول لستر، التي صارعت سوء حالتها الصحية منذ كانت في سن المراهقة. "لقد كنت متشنجة الأعصاب سابقاً، أما الآن فأنا سعيدة في القارب" قالت ذلك قبل دقائق من انطلاقها. يتعدى طول القناة 22 ميلاً، و لكن لستر قامت بمسار يشبه المثلث بغية تطويل المسافة إلى حوالي 35 ميلاً.



حفر ومطبات لأجل خير الإنسان

كم انتم مخطئون أيها المواطنون لحكمكم بالإهمال على المسؤولين عن تعبئة الطرقات. كيف لو علمتم أن كل هذه المطبات والحفر والخنادق في طرقاتنا كافة، وخاصة داخل مدننا وبلداتنا، ليست نتيجة الإهمال، بل متعملة ومقصودة والغرض منها أغراض وأهداف إنسانية. طبعاً ومن حقكم ان تندهشوا ولا تصدقوا، لكن ستتعبون أكثر عندما تعرفون الحقيقة.

كل هذه الحفر والتواءات هي مثل أحرف "البرابيل" النافرة. نعم، وضعت المطبات عمداً وبشكل خاص للأشخاص المكفوفين، كي لا يضلوا الطريق أثناء تنقلهم في السيارة فيتعرفوا على وجهة سيرهم من الارتجالات التي تحصل عند النزول في حفرة ما. لكن هناك سر يحيرني كثيراً.

لماذا هؤلاء المسؤولين لا يعلنون عن هذه الأهداف السامية، ويطلعون سائر الدول على هذه الأفكار النيرة لمصلحة الإنسانية فقد ينالوا جائزة نوبل. أعتقد أن السبب هو التواضع!

أرايتم أيها الناس كم أحياناً نظلم الآخرين بأحكامنا المسبقة عليهم. شكراً للمسؤولين، ونرجوهم ألا يصلحوا الطرقات كي لا نضيع... واللبيب من الإشارة يفهم.

كفيف جوال

ترحب

« واو »

بمشاركات قرائها الاعزاء
في جميع ابوابها. يرجى ارسال
المشاركات مطبوعة او مكتوبة
بخط واضح الى مركز اتحاد المقعدين
اللبنانيين، او الى عنوان البريد
الالكتروني:

lphu@inco.com.lb

التمييز يطارد نصف المجتمع

مع انتشار عجلة التطور والتنمية في معظم البلدان للقضاء على التمييز ضد المرأة، نلاحظ أنها في بعض المجتمعات لا تمارس حقها الطبيعي. من هنا نشأت عند معظم النساء في العالم فكرة الدفاع عن قضايا تخص حقوقهن، والتي بدورها تحمل أشكال التمييز المختلفة.

إن التمييز يمكن أن يحدد كأي تفريق أو استثناء من حقوق أو مجتمع أو حياة عامة، وهذا التمييز هو في الواقع مبني على قاعدة التمييز بين الأجناس. إذاً من المفروض على المرأة أن تساوي الرجل في كل الحالات، فيمكنها أن تشارك في الأعمال السياسية ولها الحق في الاقتراع، وأن تمثل في الدولة وأن تشارك في منظمات عديدة.

إن مشاركة المرأة في الحياة العامة رهن طبيعة النظام السياسي، فإذا كان ديمقراطياً يسمح بالحوار والتعدد والاختلاف في الآراء، يمكننا ان نصل إلى تحقيق أهداف الجميع، أما إذا كان ديكتاتورياً فلا يمكننا الوصول إلى تحصيل حقوقهن.

جنى الحسيني

الإنسان

إعداد : فادي صايغ

2-1	يابسة	23-17	دولة أفريقية	39-43	ركب الباص
4-3	بحر	25-21	آلة عزف	39-45	مطلب شعب حر
9-5	زربية	26-24	ضوء	43-46	بلدة حول القرعون
9-7	آلة ايفاع	30-23	مثل مصري راحل	44-52	مثل فرنسي وسيم
11-9	ومض	32-28	بلدة قرب شتورة	45-47	طري
14-10	آلات	34-30	فاقدو الأهل	47-49	رطب
17-12	سيارة يابانية	38-33	بحار دار حول الأرض	49-52	يرسم بالألوان
20-14	موجة ضخمة قاتلة	36-34	نعم		

36

ᐱ - ᓄ - ᓂ - ᓃ - ᓅ - ᓆ - ᓇ - ᓈ - ᓉ - ᓊ - ᓋ - ᓌ - ᓍ - ᓎ - ᓏ - ᓐ - ᓑ - ᓒ - ᓓ - ᔀ - ᔁ - ᔂ - ᔃ - ᔄ - ᔅ - ᔆ - ᔇ - ᔈ - ᔉ - ᔊ - ᔋ - ᔌ - ᔍ - ᔎ - ᔏ - ᔐ - ᔑ - ᔒ - ᔓ - ᔔ - ᔕ - ᔖ - ᔗ - ᔘ - ᔙ - ᔚ - ᔛ - ᔜ - ᔝ - ᔞ - ᔟ - ᔠ - ᔡ - ᔢ - ᔣ - ᔤ - ᔥ - ᔦ - ᔧ - ᔨ - ᔩ - ᔪ - ᔫ - ᔬ - ᔭ - ᔮ - ᔯ - ᔰ - ᔱ - ᔲ - ᔳ - ᔴ - ᔵ - ᔶ - ᔷ - ᔸ - ᔹ - ᔺ - ᔻ - ᔼ - ᔽ - ᔾ - ᔿ - ᕐ - ᕑ - ᕒ - ᕓ - ᕔ - ᕕ - ᕖ - ᕗ - ᕘ - ᕙ - ᕚ - ᕛ - ᕜ - ᕝ - ᕞ - ᕟ - ᕠ - ᕡ - ᕢ - ᕣ - ᕤ - ᕥ - ᕦ - ᕧ - ᕨ - ᕩ - ᕪ - ᕫ - ᕬ - ᕭ - ᕮ - ᕯ - ᕰ - ᕱ - ᕲ - ᕳ - ᕴ - ᕵ - ᕶ - ᕷ - ᕸ - ᕹ - ᕺ - ᕻ - ᕼ - ᕽ - ᕾ - ᕿ - ᖀ - ᖁ - ᖂ - ᖃ - ᖄ - ᖅ - ᖆ - ᖇ - ᖈ - ᖉ - ᖊ - ᖋ - ᖌ - ᖍ - ᖎ - ᖏ - ᖐ - ᖑ - ᖒ - ᖓ - ᖔ - ᖕ - ᖖ - ᖗ - ᖘ - ᖙ - ᖚ - ᖛ - ᖜ - ᖝ - ᖞ - ᖟ - ᖠ - ᖡ - ᖢ - ᖣ - ᖤ - ᖥ - ᖦ - ᖧ - ᖨ - ᖩ - ᖪ - ᖫ - ᖬ - ᖭ - ᖮ - ᖯ - ᖰ - ᖱ - ᖲ - ᖳ - ᖴ - ᖵ - ᖶ - ᖷ - ᖸ - ᖹ - ᖺ - ᖻ - ᖼ - ᖽ - ᖾ - ᖿ - ᗀ - ᗁ - ᗂ - ᗃ - ᗄ - ᗅ - ᗆ - ᗇ - ᗈ - ᗉ - ᗊ - ᗋ - ᗌ - ᗍ - ᗎ - ᗏ - ᗐ - ᗑ - ᗒ - ᗓ - ᗔ - ᗕ - ᗖ - ᗗ - ᗘ - ᗙ - ᗚ - ᗛ - ᗜ - ᗝ - ᗞ - ᗟ - ᗠ - ᗡ - ᗢ - ᗣ - ᗤ - ᗥ - ᗦ - ᗧ - ᗨ - ᗩ - ᗪ - ᗫ - ᗬ - ᗭ - ᗮ - ᗯ - ᗰ - ᗱ - ᗲ - ᗳ - ᗴ - ᗵ - ᗶ - ᗷ - ᗸ - ᗹ - ᗺ - ᗻ - ᗼ - ᗽ - ᗾ - ᗿ - ᘀ - ᘁ - ᘂ - ᘃ - ᘄ - ᘅ - ᘆ - ᘇ - ᘈ - ᘉ - ᘊ - ᘋ - ᘌ - ᘍ - ᘎ - ᘏ - ᘐ - ᘑ - ᘒ - ᘓ - ᘔ - ᘕ - ᘖ - ᘗ - ᘘ - ᘙ - ᘚ - ᘛ - ᘜ - ᘝ - ᘞ - ᘟ - ᘠ - ᘡ - ᘢ - ᘣ - ᘤ - ᘥ - ᘦ - ᘧ - ᘨ - ᘩ - ᘪ - ᘫ - ᘬ - ᘭ - ᘮ - ᘯ - ᘰ - ᘱ - ᘲ - ᘳ - ᘴ - ᘵ - ᘶ - ᘷ - ᘸ - ᘹ - ᘺ - ᘻ - ᘼ - ᘽ - ᘾ - ᘿ - ᙀ - ᙁ - ᙂ - ᙃ - ᙄ - ᙅ - ᙆ - ᙇ - ᙈ - ᙉ - ᙊ - ᙋ - ᙌ - ᙍ - ᙎ - ᙏ - ᙐ - ᙑ - ᙒ - ᙓ - ᙔ - ᙕ - ᙖ - ᙗ - ᙘ - ᙙ - ᙚ - ᙛ - ᙜ - ᙝ - ᙞ - ᙟ - ᙠ - ᙡ - ᙢ - ᙣ - ᙤ - ᙥ - ᙦ - ᙧ - ᙨ - ᙩ - ᙪ - ᙫ - ᙬ - ᙭ - ᙮ - ᙯ - ᙰ - ᙱ - ᙲ - ᙳ - ᙴ - ᙵ - ᙶ - ᙷ - ᙸ - ᙹ - ᙺ - ᙻ - ᙼ - ᙽ - ᙾ - ᙿ -   - ᚁ - ᚂ - ᚃ - ᚄ - ᚅ - ᚆ - ᚇ - ᚈ - ᚉ - ᚊ - ᚋ - ᚌ - ᚍ - ᚎ - ᚏ - ᚐ - ᚑ - ᚒ - ᚓ - ᚔ - ᚕ - ᚖ - ᚗ - ᚘ - ᚙ - ᚚ - ᚛ - ᚜ - ᚝ - ᚞ - ᚟ - ᚠ - ᚡ - ᚢ - ᚣ - ᚤ - ᚥ - ᚦ - ᚧ - ᚨ - ᚩ - ᚪ - ᚫ - ᚬ - ᚭ - ᚮ - ᚯ - ᚰ - ᚱ - ᚲ - ᚳ - ᚴ - ᚵ - ᚶ - ᚷ - ᚸ - ᚹ - ᚺ - ᚻ - ᚼ - ᚽ - ᚾ - ᚿ - ᛀ - ᛁ - ᛂ - ᛃ - ᛄ - ᛅ - ᛆ - ᛇ - ᛈ - ᛉ - ᛊ - ᛋ - ᛌ - ᛍ - ᛎ - ᛏ - ᛐ - ᛑ - ᛒ - ᛓ - ᛔ - ᛕ - ᛖ - ᛗ - ᛘ - ᛙ - ᛚ - ᛛ - ᛜ - ᛝ - ᛞ - ᛟ - ᛠ - ᛡ - ᛢ - ᛣ - ᛤ - ᛥ - ᛦ - ᛧ - ᛨ - ᛩ - ᛪ - ᛫ - ᛬ - ᛭ - ᛮ - ᛯ - ᛰ - ᛱ - ᛲ - ᛳ - ᛴ - ᛵ - ᛶ - ᛷ - ᛸ - ᛹ - ᛺ - ᛻ - ᛼ - ᛽ - ᛿ - ᜀ - ᜁ - ᜂ - ᜃ - ᜄ - ᜅ - ᜆ - ᜇ - ᜈ - ᜉ - ᜊ - ᜋ - ᜌ - ᜍ - ᜎ - ᜏ - ᜐ - ᜑ - ᜒ - ᜓ - ᜔ - ᜕ - ᜖ - ᜗ - ᜘ - ᜙ - ᜚ - ᜛ - ᜜ - ᜝ - ᜞ - ᜟ - ᜠ - ᜡ - ᜢ - ᜣ - ᜤ - ᜥ - ᜦ - ᜧ - ᜨ - ᜩ - ᜪ - ᜫ - ᜬ - ᜭ - ᜮ - ᜯ - ᜰ - ᜱ - ᜲ - ᜳ - ᜴ - ᜵ - ᜶ - ᜷ - ᜸ - ᜹ - ᜺ - ᜻ - ᜼ - ᜽ - ᜾ - ᜿ - ᝀ - ᝁ - ᝂ - ᝃ - ᝄ - ᝅ - ᝆ - ᝇ - ᝈ - ᝉ - ᝊ - ᝋ - ᝌ - ᝍ - ᝎ - ᝏ - ᝐ - ᝑ - ᝒ - ᝓ - ᝔ - ᝕ - ᝖ - ᝗ - ᝘ - ᝙ - ᝚ - ᝛ - ᝜ - ᝝ - ᝞ - ᝟ - ᝠ - ᝡ - ᝢ - ᝣ - ᝤ - ᝥ - ᝦ - ᝧ - ᝨ - ᝩ - ᝪ - ᝫ - ᝬ - ᝭ - ᝮ - ᝯ - ᝰ - ᝱ - ᝲ - ᝳ - ᝴ - ᝵ - ᝶ - ᝷ - ᝸ - ᝹ - ᝺ - ᝻ - ᝼ - ក - ខ - គ - ឃ - ង - ច - ឆ - ជ - ឈ - ញ - ដ - ឋ - ឌ - ឍ - ណ - ត - ថ - ទ - ធ - ន - ប - ផ - ព - ភ - ម - យ - រ - ល - វ - ឝ - ឞ - ស - ហ - ឡ - អ - ឣ - ឤ - ឥ - ឦ - ឧ - ឨ - ឩ - ឪ - ឫ - ឬ - ឭ - ឮ - ឯ - ឰ - ឱ - ឲ - ឳ - ឴ - ឵ - ា - ិ - ី - ឹ - ឺ - ុ - ូ - ួ - ើ - ឿ - ៀ - េ - ែ - ៃ - ោ - ៅ - ំ - ះ - ៈ - ៉ - ៊ - ់ - ៌ - ៍ - ៎ - ៏ - ័ - ៑ - ្ - ៓ - ។ - ៕ - ៖ - ៗ - ៘ - ៙ - ៚ - ៛ - ៜ - ៝ - ៞ - ៟ - ០ - ១ - ២ - ៣ - ៤ - ៥ - ៦ - ៧ - ៨ - ៩ - ៪ - ៫ - ៬ - ៭ - ៮ - ៯ - ៰ - ៱ - ៲ - ៳ - ៴ - ៵ - ៶ - ៷ - ៸ - ៹ - ៺ - ៻ - ៼ - ៽ - ៾ - ៿ - ᠀ - ᠁ - ᠂ - ᠃ - ᠄ - ᠅ - ᠆ - ᠇ - ᠈ - ᠉ - ᠊ - ᠋ - ᠌ - ᠍ - ᠎ - ᠏ - ᠐ - ᠑ - ᠒ - ᠓ - ᠔ - ᠕ - ᠖ - ᠗ - ᠘ - ᠙ - ᠚ - ᠛ - ᠜ - ᠝ - ᠞ - ᠟ - ᠠ - ᠡ - ᠢ - ᠣ - ᠤ - ᠥ - ᠦ - ᠧ - ᠨ - ᠬ - ᠭ - ᠯ - ᠰ - ᠱ - ᠲ - ᠳ - ᠴ - ᠵ - ᠶ - ᠷ - ᠸ - ᠹ - ᠺ - ᠻ - ᠼ - ᠽ - ᠾ - ᠿ - ᡀ - ᡁ - ᡂ - ᡃ - ᡄ - ᡅ - ᡆ - ᡇ - ᡈ - ᡉ - ᡊ - ᡋ - ᡌ - ᡍ - ᡎ - ᡏ - ᡐ - ᡑ - ᡒ - ᡓ - ᡔ - ᡕ - ᡖ - ᡗ - ᡘ - ᡙ - ᡚ - ᡛ - ᡜ - ᡝ - ᡞ - ᡟ - ᡠ - ᡡ - ᡢ - ᡣ - ᡤ - ᡥ - ᡦ - ᡧ - ᡨ - ᡩ - ᡪ - ᡫ - ᡬ - ᡭ - ᡮ - ᡯ - ᡰ - ᡱ - ᡲ - ᡳ - ᡴ - ᡵ - ᡶ - ᡷ - ᡸ - ᡹ - ᡺ - ᡻ - ᡼ - ᡽ - ᡾ - ᡿ - ᢀ - ᢁ - ᢂ - ᢃ - ᢄ - ᢅ - ᢆ - ᢇ - ᢈ - ᢉ - ᢊ - ᢋ - ᢌ - ᢍ - ᢎ - ᢏ - ᢐ - ᢑ - ᢒ - ᢓ - ᢔ - ᢕ - ᢖ - ᢗ - ᢘ - ᢙ - ᢚ - ᢛ - ᢜ - ᢝ - ᢞ - ᢟ - ᢠ - ᢡ - ᢢ - ᢣ - ᢤ - ᢥ - ᢦ - ᢧ - ᢨ - ᢩ - ᢪ - ᢫ - ᢬ - ᢭ - ᢮ - ᢯ - ᢰ - ᢱ - ᢲ - ᢳ - ᢴ - ᢵ - ᢶ - ᢷ - ᢸ - ᢹ - ᢺ - ᢻ - ᢼ - ᢽ - ᢾ - ᢿ - ᣀ - ᣁ - ᣂ - ᣃ - ᣄ - ᣅ - ᣆ - ᣇ - ᣈ - ᣉ - ᣊ - ᣋ - ᣌ - ᣍ - ᣎ - ᣏ - ᣐ - ᣑ - ᣒ - ᣓ - ᣔ - ᣕ - ᣖ - ᣗ - ᣘ - ᣙ - ᣚ - ᣛ - ᣜ - ᣝ - ᣞ - ᣟ - ᣠ - ᣡ - ᣢ - ᣣ - ᣤ - ᣥ - ᣦ - ᣧ - ᣨ - ᣩ - ᣪ - ᣫ - ᣬ - ᣭ - ᣮ - ᣯ - ᣰ - ᣱ - ᣲ - ᣳ - ᣴ - ᣵ - ᣶ - ᣷ - ᣸ - ᣹ - ᣺ - ᣻ - ᣼ - ᣽ - ᣾ - ᣿ - ᤀ - ᤁ - ᤂ - ᤃ - ᤄ -



المكفوفون يرسمون على شاشة الكمبيوتر

تقسيمه إلى تسع مربعات أخرى، كما يمكن تقسيم كل واحد من هذه المربعات الصغيرة الجديدة أيضاً إلى تسعة مربعات أصغر، وبهذا يمكن الحصول على 729 مربعا في الشاشة، بما يزيد من دقة أي رسم أو لوحة أو مخطط.

ويحل شكل توزيع أرقام لوحة الهاتف المعروف الذي يسهل الانتقال من موقع رقم ما نحو موقع لرقم آخر، محل القوائم الطويلة المتشعبة التي يستخدمها الكفيف حالياً، لكي يسمع تراجم صوتية لها تعينه على اختيار الأوامر أو الأشكال أو الخطوط والألوان. ويتيح النظام مع التقنيات الصوتية المرافقة له، إخبار الكفيف صوتياً بكل خطوة يخطوها وكل خط يرسمه، كما يتيح التعرف على رسوم أي شخص، سواء كان كفيفاً أو سليم البصر.

وأشار أحد خبراء الكمبيوتر الأميركيين إلى أن الاختبارات الأولية على عدد من ضعيفي البصر من هواة الرسم أظهرت قدرتهم على رسم لوحات وأشكال لم يتمكنوا منها من قبل، حيث رسم أحدهم شكلاً جانبياً لسيارة لا يقل دقة عن شكل مماثل يرسمه شخص سليم البصر، كما تم اختبار النظام على 22 متطوعاً تراوحت أعمارهم بين 19 و55 عاماً، كان بعضهم سليماً، وبعضهم مشدود العينين، بالإضافة إلى آخرين ضعيفي البصر.

ابتكر هشام كامل، وهو طالب أميركي من أصل عربي، نظاماً جديداً يتيح للمكفوفين وللمصابين بضعف البصر الشديد رسم اللوحات الفنية والمخططات على الكمبيوتر ورؤيتها بسهولة كبيرة. وكان هشام قد توصل إلى وضع أول نموذج لنظام الاتصالات المتكاملة للرسم بالاعتماد على الشكل المعروف لوضع الأرقام على لوحة الهاتف.

وهشام البالغ من العمر الآن 40 عاماً هو طالب دراسات عليا في قسم الهندسة الكهربائية وعلوم الكمبيوتر بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشار إلى أنه يعتقد أن نظامه يمثل واجهة بين الأعمى والكمبيوتر، وهو لا يتيح لفاقد البصر رسم الأشكال فحسب بل ورسم الأشكال المتحركة أيضاً، حيث يستطيعون استخدامه مع أجهزة قراءة محتوى الشاشة وأجهزة التعابير الصوتية المركبة صناعياً.

ويعتمد النظام المبتكر على النمط المعروف لتوزيع مواقع أرقام الهاتف، فهو يقسم شاشة الكمبيوتر إلى تسعة حقول، تبدأ أرقامها من الرقم 1 وتنتهي بالرقم 9، ويمكن لفاقد البصر الانتقال من أي مربع نحو الآخر بنفس طريقة الانتقال من رقم إلى آخر على لوحة أرقام الهاتف، وفي كل مرة يدخل فيها إلى أحد المربعات يمكنه

قفاز يترجم لغة الإشارة للصم والبكم

ان يتعرف على أية إيماءات مقبلة إليه من القفاز بشرط ان يكون قد سبق ان تدرب على إيماءات مماثلة لها. وبعد التعرف على الإيماءة المقبلة من القفاز يتم اخراج الكلمة العربية التي تناظر تلك الإيماءة ككلمة منطوقة عن طريق سماعات الحاسب".

ويوضح الدكتور طلبة أن هذا النظام يتعرف حالياً على عدد كبير من الإيماءات التي تمكن المستخدم من التعبير عن حاجاته اليومية في المنزل أو السوق أو غيره من أماكن الاتصال مع الآخرين، مؤكداً على أنه في المستقبل القريب سوف يتم بناء نظام جوال يتكون من القفاز وحاسب مصغر مرفق بالقفاز حتى يكون سهل الاستخدام. وعن التكلفة المادية للجهاز فقد تصل إلى 802 دولار أميركي في حالة تصنيعه بكميات معقولة.

في أحدث تجربة علمية بكلية العلوم بجامعة المنصورة، قام الأستاذ في قسم الفيزياء الدكتور طلبة بإجراء تجربة لجهاز جديد يساعد الصم والبكم على الاتصال بالآخرين عن طريق استخدام "قفاز يترجم لغة الإشارة".

وقد نقل مراسل جريدة "الشرق الأوسط" في مصر عن طلبة أنه تم بناء نظام أوتوماتيكي يعتمد على استخدام قفاز يحتوي على مجموعة من أجهزة الاستشعار التي تقوم بقياس زوايا انحناء الأصابع وميل كف اليد ودرجة دوران رسغ اليد، وبذلك يمكن الحصول على سبع قيم مقاسة لكل إيماءة من إيماءات اليد.

وحول التجربة الجديدة ذكر طلبة أنه "يتم تدريب الشبكة العصبية والممثلة ببرنامج كمبيوتر على مجموعة محددة من إيماءات اليد، وذلك بتغذيته بالقياسات السبعة التي تتوالي من القفاز عند عمل كل إيماءة. وبعد عملية التدريب يمكن للحاسب

بالتصرف عن جريدة "الشرق الأوسط"



تشكل تربية الطفل تربية سليمة وصحية هاجساً لدى الأمهات خاصة اللواتي يخضن تجربة الإنجاب للمرة الأولى. لذا تزخر دور النشر العربية والأجنبية بالكتب التي تشكل دليلاً للأمهات لإيجاد ما هو جديد ومفيد في علوم التربية الحديثة والفتنة السليمة. وقد صدرت مؤخراً مجموعة من الكتب العربية والمترجمة المتعلقة بهذه العلوم وقد اخترنا منها مجموعة نعرضها عليكم.

تربية الطفل، 1100 وسيلة عملية، حلول ذكية للمشاكل اليومية

الكاتبة: آن باركوس

الناشر: شركة دار الفراشة

يعتبر هذا الكتاب دليلاً لكل أم في حل مشكلات أطفالها اليومية التي لا تنتهي. ويقدم الكتاب للأمهات كل ما تلزم معرفته حول المشكلات النفسية والصحية للطفل وكيفية التعاطي اليومي معه من خلال معرفة أسبابها وأساليب حلها. ومن المشكلات التي يتطرق إليها الكتاب الغيرة لدى الأطفال، السلبية والخوف ومشكلات نوم الطفل المتنوعة وتوقيتها. ويقدم الكتاب للأمهات المساعدة لمعرفة أنسب وقت لتنظيف الطفل، وكيفية التعامل مع الأوجاع المفاجئة للطفل وإعطائه الأدوية، وأنسب وجبات الطعام وأوقاتها، والتعاطي مع رفض الطفل للطعام، وكيفية تأمين حماية الطفل في المنزل وخارجه. وبالإضافة فإن هذا الكتاب يهدف لتحويل مهمة تربية الطفل الشاقة إلى عملية ممتعة.

موسوعتك في تربية طفلك من الولادة حتى المراهقة

تأليف: ديفيد كين وكارولين هويت

ترجمة وتحقيق: سوزان الخطيب

الناشر: الأهلية للنشر والتوزيع

يعتبر هذا الكتاب موسوعة علمية ومرجعاً ومرشداً عملياً نافعا للأهل لأنه يهدف لتوفير القدر الأكبر من المعلومات حول جوانب تطور الإنسان المختلفة من الطفولة حتى المراهقة. فإلى جانب الحديث عن التطور الجسدي والحسي والحركي واللغوي للطفل، يعالج الكتاب دور الأسرة في حياة الطفل والمراهق ومسؤولية الأب والأم، مع التطرق لعقلة أوديب، والإدراك الجنسي عند الأطفال وكيفية التصرف حيال سلوك الطفل الجنسي. كما يقدم الكتاب مجموعة كبيرة من المشكلات التي تعترض الطفل في نموه مثل التغذية والأحلام والكوابيس والانحرافات السلوكية للطفل والمراهق كالكذب، السرقة، الخوف، الخجل، الكسل، العدوانية، والعنف. ويتطرق الكتاب إلى علاقة الطفل بالمجتمع من خلال التحاقه بروضة الأطفال أو المدرسة، والمشكلات التعليمية والسلوكية المترتبة عليه.

أولادنا من الولادة حتى المراهقة

تأليف: ريتا مريج

الناشر: أكاديميا

يعد هذا الكتاب دليلاً شاملاً للأهل والمختصين في مجال التربية والطلاب وجميع المهتمين بموضوع تطور الأولاد. ويتوزع الكتب على أقسام وفقاً للسنوات التكوينية للطفل حيث تستعرض المؤلفات التطور الجسدي والحركي وتطور النطق والقدرات الذهنية والمهارات الاجتماعية والعاطفية لدى الطفل، مع وصف معمق لكل مرحلة حسب معالمها البارزة. كما يعالج الكتاب مواضيع مهمة تتعلق بالأطفال كالعنصرية والغيرة والكذب والسرقة والخوف. وتقدم المؤلفات الإرشادات للأهل لمساعدتهم على التفاعل مع هذه المراحل والتعامل مع هذه السلوكيات. ويركز الكتاب على تطور الطفل الطبيعي حيث تبدو المؤلفات مهمة بوصف التطور السوي للطفل بلغة سهلة تسمح للأهل بأن يتفهموا أولادهم لمساعدتهم على استخدام وسائل تربوية تضمن تطورهم الطبيعي والسليم.



الخوف والعوز

عقبان في وجه الأمن الإنساني

الراصد الاجتماعي - تقرير 2004

تقرير منظمة المواطنين الدولية حول القضاء على الفقر والتكافؤ الجندي



قدم للتقرير محرره الرئيسي روبرتو بيسيو تحت عنوان "ثمن عدم الجراءة"، فأوجز الصعوبات التي تعترض إضافة جديد إلى المعلومات والتعليقات التي تدور في فلك أسئلة تتمحور حول الأحداث الراهنة في عالمنا، منها: هل أصبح العالم مكاناً أفضل من دون صدام حسين؟ و أسئلة عن الأموال التي أنفقت في الحرب على العراق. ثم تحدث عن "الراصد الاجتماعي" ووظيفته في تذكير الحكومات بالالتزامات التي وضعتها على نفسها بوضع التكافؤ الجندي والقضاء على الفقر على رأس أولويات أجندتها الوطنية والدولية.

أشار بيسيو إلى دور "صندوق النقد الدولي" وتأثير سياساته على التنمية بشكل عام، وعلى وضع المقرضين والفقراء والبطالة، وانتهى إلى انه ليس ثمة أي من التدابير المطلوبة لحل هذه المشكلات، ولم يحظ أي منها بالدعم السياسي المطلوب، مما يخيب آمال الشعوب بجعل العالم مكاناً أكثر أمناً لأطفالنا.

تلت مقدمة بيسيو كلمة لثالف دين عن "الحرب والمال الموعود" عرض فيها لآراء ووقائع من العالم تلخص حالته في التنمية أمام الحرب القائمة على الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

جاء في التقرير بعض الأرقام للمقارنة بين الإنفاق على الحرب والمساعدات، ومنها أن كلفة الإنفاق العسكري لعام 1999 وصلت إلى 780 مليار دولار ووصلت عام 2001 إلى 840 مليار دولار، وأن كلفة الحرب على العراق تعدت 200 مليار دولار وكلفة إعادة إعمار البنية الأساسية فيه 30 مليار دولار. بالإضافة إلى ما سبق، أشار التقرير إلى أن أوروبا تنفق 433 مليار دولار لدعم زراعة الحبوب ومشتقات الحليب والسكر، يستفيد منها 5% من السكان لتؤدي إلى افقار 90% من سكان الجنوب، وتدعم أميركا 25 ألف مزارع قطن بـ 4 مليارات دولار سنوياً ما يؤدي إلى تدني اسعار القطن في الأسواق العالمية.

أما دعم بقرة واحدة في الإتحاد الأوروبي يصل إلى 2.5 يورو في النهار وفي اليابان 7.5 في اليوم بينما يعيش 75% من سكان جنوب الصحراء الأفريقية بأقل من دولار واحد في اليوم، وتختلف هذه الأرقام في المنطقة العربية. (تصل النسبة حسب تقديرات البنك الدولي إلى 2.4% وحسب تقارير الألفية للتنمية فهي 7.4%).

وقد قدرت المساعدات المقدمة من قبل المجلس التعاون الإقتصادي للتنمية في عام 1999 بـ 56 مليار دولار وتدنّت في 2000 إلى 53 مليار دولار في حين لا تدفع الولايات المتحدة إلا 0.16% من الدخل الوطني أي ما يساوي 10 مليار دولار ويدفع الإتحاد الأوروبي 25 مليار دولار.

ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام هي: الموضوعات الرئيسية، والتقدم المحقق في البلدان، والتقارير الوطنية من بعض البلدان العربية كالأردن والبحرين والعراق ولبنان ومصر وفلسطين.

أما الموضوعات الرئيسية فسلطت الضوء على التنمية من خلال عناوين كثيرة منها: "جدول أولويات البنك الدولي لسرقة الحكومات"، و "أوقفوا القتل الجماعي"، و "لا أمن إنسانياً دون تكافؤ جندي"، و "الروابط بين الأمن الدولي والوطني والإنساني".

مي.. ننتظر عودتك

عبير جابر

ما زالت تلك اليد السوداء تعبت
بأمننا. تلك اليد التي تطاول الجميع
دون استثناء.

يد مضرجة بالدماء امتدت لتطال دون
شفقة، هذه المرة، الإعلامية مي شدياق.
هذه اليد امتدت ودون تردد لتقطع يداً
يسرى وقدماً يسرى، وعلى الرغم منها
ظل القلب القوي ينبض يساراً مقاوماً
الموت.

هذه اليد التي يسيل الدم أينما حلت
لم تستطع اغتيال شدياق، لكنها تركتها
تحت كم هائل من الألم. صحيح أن
الألم يزول لكن آثار الجرم باقية على
جسد مي. فالمرأة القوية ذات الابتسامة
الرقيقة والوجه الحسن والحضور
الذي لا يمكن التغاضي عنه، هذه المرأة
ستعاني من آثار هذه اليد المجرمة على
كيانها الانساني.

عندما اعلن الدكتور شربل عازار أنه
"كان متعذراً إنقاذ قدم مي اليسرى
من تحت الركبة كونها بترت في موقع
الانفجار"، وأن "المحاولة ستكون
لإنقاذ يدها اليسرى المصابة بأضرار
بالغة"، رفعت الأكف بالدعوات
والصلوات كي تبقى اليد اليسرى
بمواجهة اليد الخبيثة القاتلة. لكن
فعل الشر لم يجعل اليد تسلم من
البتر. وهكذا فقدت مي عضوين من

الأعضاء الحيوية في جسدها.
لكن مع ذلك يشعر الجميع أن مي
امرأة قوية، لن تستسلم.

أن مي أسمى من أن تضعف أمام هكذا
واقع مرير عليها معاشته.
وأن مي فيها من جمال الروح ما يجعلها
تقاوم وتقف من جديد وإن كان على
رجل واحدة.

لكن ما لا يدركه الكثيرون أن مي
ستشعر بالخسارة التي منيت بها،
وسيكون للخسارة مرارة كالعلقم.
ستفهم مي أكثر، ما يعاينه كل من فقد
طرفاً من أطرافه أو عضواً حيوياً من
جسده.

قد تبكي، تصرخ، تعاني، لكنها
بالتأكيد ستدرك أن الإنسان القوي
في داخلها سيستمر على الرغم من
كل شيء.

وستعرف أنها بيدها اليمنى قادرة على
القيام بالكثير. وقادرة على الاستمرار
من حيث توقفت قبل الخامس
والعشرين من أيلول الماضي. وقادرة
بقوة إرادتها على مواجهة أياد كثيرة
سوداء كقلوب من يحركوها.

مي شدياق، نحن معك وننتظر عودتك
من جديد.

مي شدياق "نهارك سعيد".





أندرها دورها بالأصوات



لا تعيقوا القابضون.

